تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في تطوير عمل المصارف الخاصة العراقية
بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

EFFECT OF DECISION OF INCREASING THE MINIMUM LIMIT OF THE CAPITAL IN THE IRAQI PRIVATE BANKING ACTIVITY / APPLIED STUDY IN A SAMPLE OF PRIVATE IRAQI BANKS

الباحث	م.د. سهام محمد عبد العزاوي
سعدون عباس محمد	

المستخلص :يهدف هذا البحث إلى إلقاء نظرة على أهمية القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن بيان أهمية زيادة رأس المال ومدى قدرة قرار البنك المركزي العراقي زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة على تقديم الدعم للنشاط الاقتصادي والتنمية في العراق ، والوقوف على أهم المحددات التي يمكن أن تقف عائقا" أمام هذه المصارف عند البدء بتنفيذ القرار والتي بدورها يمكن أن توصلنا إلى أهم الإجراءات التي يمكن أن تساهم في دعم المصارف لتنفيذ القرار، استند البحث الى دراسة تأثير القرار على نشاط المصارف وبعض المؤشرات المالية لهذه المصارف من خلال اختيار عينة من المصارف الخاصة العاملة في العراق.

ABSTRACT: This research aims to show the sight at the importance of the private banking sector in Iraq and its role in financing of the investment projects , of the ability of Central Bank's decision to increase the minimum limit of capital for private banks to provide support to the economic activity and the development in Iraq. In addition to illustrate the importance of the capital increase, with a, and taking into notice the most important determinants that can stand in front of these banks in the beginning of the decision implementation, which in turn can lead to the most important proceedings that can contribute in the support of banks to implementation the decision. Also, the research has highlighted the most important ways through which the banks can apply the decision and increase the minimum limit during the period specified for implementing the decision

المقدمة :من منطلق حرص البنك المركزي (باعتباره المؤسسة الإشرافية الرئيسة على عمل المصارف) على تعزيز الملاءة المالية للمصارف الخاصة وضمان قدرتها على الاستمرار والعمل بفعالية لتكوين مؤسسات مالية ذات قواعد رأسمالية قادرة على مواجهة المنافسة المتوقعة من عمليات فتح السوق المصرفي أمام المصارف الأجنبية، و لتقوية المراكز الائتمانية لها وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية ، وتفعيل آليات الاندماج بين هذه المصارف. اصدر البنك المركزي العراقي قراره الخاص برفع الحد الأدنى لرأس المال الى ٢٥٠ مليار دينار ، على أن يتم استكمال هذه الزيادات خلال ثلاث سنوات تنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ ، إن تعزيز رؤوس أموال المصارف أصبح ضرورة مهمة ومطلباً أساسياً من متطلبات السلطات النقدية وذلك بسبب تعدد وتزايد المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية. وانطلق البحث من مشكلة أساسية تتمثل في عدم رغبة المصارف الخاصة في الاستجابة الى قرار البنك المركزي زيادة الحد الأدنى لرأس المال ؛ وذلك عائد الى عدد من المبررات تتمثل في الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد ، فضلاً عن ارتفاع نسب السيولة لديها التي هي خارج النسب المعيارية البالغة ٣٠% ،وكذلك تركيزها على الاستثمار لدى البنك المركزي والابتعاد عن الاستثمارات الحقيقية . وقام البحث على فرضية أساسية مفادها (ان قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف الخاصة سيؤدي الى التأثير ايجابياً في نشاط المصارف الخاصة) ، وفي ضوء ذلك تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث ، تناول المبحث الأول منها منهجية البحث ودراسات سابقة، أما المبحث الثاني فتطرق الى الإطار النظري للبحث وتضمن ثلاثة مطالب ، ضم أولها مفهوم النشاط المصرفي الخاص في العراق وأهميته ، في حين تطرق المطلب الثاني الى مفهوم رأس المال وأهميته ، وتناول المطلب الثالث زيادة رأس المال ودورها في تفعيل النشاط المصرفي الخاص في العراق . وتطرق المبحث الثالث الى الإطار العملي للبحث و تضمن ثلاث مطالب، الأول تطرق الى موقف المصارف الخاصة من تطبيق القرار ، الثاني تناول بعض المؤشرات المالية والأنشطة المصرفية وعلاقتها بزيادة رأس المال ، وتطرق الأخير الى تحليل نتائج البيانات واختبار الفرضيات. وأخيرا تناول البحث أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

((المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة))

تمهيد:يسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى السير وفق قاعدتين أساسيتين من قواعد البحث العلمي، هما منهجية الدراسة ودراسات سابقة، لذا سوف يعرض المطلب الأول من هذا المبحث منهجية الدراسة التي تمثل الطريقة العلمية المنظمة لوصف متغيرات الدراسة الحالية، أما المطلب الثاني فسوف يتناول دراسات سابقة للتعرف على أهم الانجازات الفكرية والعلمية ذات الصلة بالدراسة الحالية وإمكانية الاستفادة منها.

المطلب الأول:- منهجية البحث : تعد منهجية البحث المسار العلمي الذي خلاله سيتم تناول مشكلة البحث التي كانت الخطوة الأولى للقيام بهذا البحث، ثم الهدف الذي يسعى الى تحقيقه ، فالفرضية التي سيحاول الباحث توضيح مدى صحتها في إطار أهمية الموضوع الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية الاقتصادية ، والحدود الزمانيه والمكانية ومصادر المعلومات التي اعتمدها الباحث لانجاز بحثه هذا وكما يأتي:-

أولاً:- مشكلة البحث يعد رأس المال المصرفي من أكثر المصادر تأثيراً في نشاط المصارف الخاصة ومن أفضلها ملائمة لاحتياجات التمويل الاستثماري الا انه يلاحظ عدم توافر الرغبة لدى المصارف الخاصة في الاستجابة لقرار البنك المركزي العراقي زيادة الحد الأدنى لرأس المال وذلك يعود الى :-

١.صعوبة تطبيق قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية الحالية

٢.قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال يسهم في ارتفاع نسب السيولة للمصارف الخاصة والتي هي خارج النسب المعيارية

٣.ان استثمارات المصارف الخاصة هي استثمارات غير حقيقية تركز على الاستثمار الليلي (الودائع لدى البنك المركزي) والقروض الاستهلاكية .

ثانياً:- أهمية البحث: تقوم أهمية البحث على

١.أهمية رأس المال كونه المعيار الأول للامان لدى المصارف التجارية في الحفاظ على أموال المودعين وتجاوز الخسائر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف التجاري الخاص.

٢. أهمية قرارات البنك المركزي الخاصة بزيادة رأس المال للمصارف الخاصة في تحقيق الأهداف المتوخاه منها والمتمثلة في رفع نسبة مساهمة القطاع المصرفي الخاص في الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية،

٣. أهمية البحث تأتي من الأهمية التي توليها المنظمات المالية والمصرفية الدولية والإقليمية والمحلية لموضوع كفاية رأس المال للمصارف وخاصة لجنة بازل لتجاوز الأزمات المالية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف وخاصة الأزمة المالية الاخيرة.

ثالثاً :- هدف البحث :

١. بيان تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال على نشاط المصارف الخاصة

٢. بيان أهم المحددات التي يمكن ان تقف أمام المصارف الخاصة في تنفيذ القرار خلال المدة المحددة والتي تنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ .

رابعاً :- فرضية البحث:يستند البحث الى فرضية مفادها (زيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي الخاص سيؤدي الى التأثير ايجابياً في نشاط المصارف الخاصة)

خامساً :- المنهج العلمي المعتمد:للوصول الى أهداف البحث تم الاستناد الى منهجين :

١.المنهج الوصفي : من خلال الكتب والرسائل والدوريات والانترنيت ، فضلاً عن اعتماد الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات واستخراج النتائج .

٢.المنهج التحليلي : من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث .

سادساً :- الحدود الزمانيه والمكانية

١.**الحدود الزمانيه** : تتمثل الحدود الزمانيه للبحث في السنوات المالية (٢٠٠٧- ٢٠١٠) . وذلك لتوافر البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

٢.**الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للبحث بالاتي:

أ.مجتمع البحث: يشمل مجتمع البحث المصارف الخاصة العاملة في العراق جميعها والمشمولة بقرار البنك المركزي العراقي زيادة الحد الأدنى لرأس المال .

ب. عينة البحث :

١.عينة البحث لدراسة تأثير زيادة الحد الأدنى لرأس المال على نشاط المصارف الخاصة العراقية وشملت المصارف الأتية :-

أ.مصرف بغداد الأهلي وذلك لأنه من أول المصارف التي طبقت التعليمات للوصول إلى المبلغ المطلوب من البنك المركزي للسنة الأولى .

ب.مصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي وهو من المصارف المهمة العاملة في العراق

ت.المصرف المتحد للاستثمار لكونه من أول المصارف العاملة في العراق وكذلك لان رأسماله الحالي ضمن المبالغ التي حددها البنك المركزي للسنة الأولى

ث.مصرف الخليج للاستثمار وهو من المصارف المهمة العاملة في العراق

المطلب الثاني:- دراسات سابقة

اولاً:ـ دراسات اجنبية

١.دراسة: **Giovanni Majnoni, Margaret Miller ، and Andrew Powell**

اسم الدراسة	**Bank Capital and Loan Loss Reserves under Basel 2: Implications for Emerging Countries** **رأس المال المصرفي واحتياطيات خسائر القروض في إطار اتفاق بازل الثاني الآثار بالنسبة للبلدان الناشئة.**
سنة الدراسة	**2010 بحث منشور على الانترنيت**

هدف الدراسة	تقديم تقديرات مخاطر الائتمان عبر مجموعة من الاقتصادات الناشئة باستخدام منهجية متجانسة، تحديد الفرق بين مستوى الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة بالنسبة لبلدان G10 و عينة من الاقتصادات الناشئة وتوضيح مدى أهمية رأس مال المصرفي واحتياطيات خسائر القروض و تحقيق المستوى المطلوب من تغطية المخاطر.
أهم الاستنتاجات	ان تدعيم رؤوس الأموال للمصارف لم تعد مجرد وسيلة لحماية المصارف من مخاطر الانهيار بل هو أيضا الطريق لتحقيق التطور الاقتصادي .

ثانياً:- دراسات عربية

٢:- دراسة المزوري

اسم الدراسة	أثر تحديث مقررات لجنة بازل لمعايير كفاية رأس المال وأثره في ادارة أموال المصرف، رسالة ماجستير.
سنة الدراسة	٢٠٠٥
هدف الدراسة	دراسة أثر معيار كفاية رأس المال وفق الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة في توظيفات الأموال للمصارف من خلال تحليل العلاقة بين كفاية راس المال وتوظيفات أموال المصرف.
أهم الاستنتاجات	توصل الباحث الى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط سلبي بين معيار كفاية راس المال وتوظيفات أموال المصرف ، فضلاً عن صعوبة تطبيق متطلبات بازل ٢على واقع المصارف العربية .

ثالثاً : - دراسات عراقية

١. دراسة محمد سعيد

اسم الدراسة	المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال باستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية.
سنة الدراسة	٢٠٠٧
هدف الدراسة	هدف الدراسة التعرف على قدرة المصرف في استخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية لقياس أثر العائد والمخاطرة في كفاية رأس المال المصرفي.
أهم الاستنتاجات	توصلت هذه الدراسة إلى أنّ التغيرات في رأس المال المصرفي معتمدة على التغيرات في المخاطرة بشكل ايجابي ،وهذا واضح في المصارف التي يفوق رأسمالها الحد الأدنى والبالغ (١٢%) من رأس المال المصرفي وكذلك المصارف التي رأسمالها دون هذه النسبة . وأن ارتفاع رأس المال ليس بالضرورة يسهل تحقيق أهداف المصرف وإنما لابد من وجود إدارة كفوءه لإدارته . وتعد قضية تحديد مقدار رأس المال الذي يجب أن يمتلكه المصرف ومكونات رأس المال من القضايا المثيرة للجدل بين الأوساط المصرفية والمالية المتمثلة بالبنوك المركزية والمؤسسات المالية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، والتي تحاول من خلال إصدار اللوائح الإرشادية المتعلقة بإدارة رأس المال المصرفي والمخاطر المصرفية بطريقة سليمة و دون وقوع المصارف الناشطة في المجالات الاستثمارية داخل الأسواق المالية إلى أزمات قد تعرضها في نهاية المطاف إلى الإفلاس.

٣. دراسة الحكيم

اسم الدراسة	الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (١ و٢).
سنة الدراسة	٢٠٠٨
هدف الدراسة	اختبار العلاقة بين الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال وتحسين ادارة المصارف العراقية لرأس المال والائتمان الممنوح من قبلها وفق مقررات بازل وكذلك تطبيق مقررات بازل على المصارف العراقية .
أهم الاستنتاجات	وجود آليات للسيطرة على نسب كفاية رأس المال و موافقتها مع المقررات الصادرة عن السلطات الرقابية الدولية والمحلية ،على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي نلاحظ أنّ المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي لاسيما المصارف الخاصة إذ تجاوزت النسبة (٧٣%) في بعض المصارف .

((المبحث الثاني: رأس المال والنشاط المصرفي))

يعد رأس المال العمود الفقري الذي تقوم على أساسه الوحدات الاقتصادية عند نشأتها وعند قيامها فيما بعد بمزاولة أعمالها ، وهو المحرك الأساسي لكل مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لها. ويعد رأس المال عاملاً جوهرياً من عوامل النمو الاقتصادي للدول المختلفة اذ ان النقص في رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار يمثل احد أبرز المعوقات والمحددات لهذا النمو ، ولكي تقوم اي وحدة اقتصادية بممارسة نشاطها الذي ترغب من خلاله تحقيق أهدافها عليها ان تهيئ الأموال اللازمة لذلك . ولقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الاخيرة التي عصفت بالعالم المالي الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها رأس المال ، ومن بين الوحدات الاقتصادية المهمة لأي دولة المصارف التي يكون فيها رأس المال واستخداماته من أهم المؤشرات الدالة على الوضعية المالية لها وإمكانية استمرارها وتطورها واحتفاظها برأس مال مناسب لتكون في موقع أكثر قوة وقدرة على النمو والتطور والمنافسة وتقديم الخدمات للزبائن وتحقيق الأرباح، لأنها تعمل في بيئة من اللاتأكد ويترتب عليها مخاطر كثيرة ، لذا يعد رأس المال الجدار او المرتكز الذي يمنع الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف.وبناء على ماتقدم جاء هذا المبحث ليبين أهمية رأس المال في النشاط المصرفي من خلال مطلبين ضم أولها مفهوم النشاط المصرفي الخاص في العراق وأهميته ، و تطرق المطلب الثاني الى مفهوم رأس المال وأهميته ودوره في تفعيل النشاط المصرفي الخاص في العراق .

المطلب الأول:النشاط المصرفي الخاص في العراق المفهوم والأهداف: تشكل المصارف قطاعاً مهماً ومؤثراً في العمل على نطاق العالم أجمع لتعامل جميع شرائح المجتمع مع هذا القطاع أشخاص كانوا أم شركات، فالنشاط المصرفي نشاط خدمي تجاري في مضمونه يضم مختلف العمليات المتعلقة بالإيداع والسحب والتوسط في استثمار الأموال وقبول الودائع وتبادل العمليات التجارية الخارجية وذلك عن طريق فتح الاعتمادات المستندية وبيع العملات الأجنبية وشرائها وغيرها من العمليات المصرفية ، وللمصارف دور كبير في كسب الثقة بالنظام النقدي عن طريق قدرتها على إيفاء الديون وتوفير السيولة وقدرتها وكفاءتها في إدارة المخاطر المصرفية ومواجهة التحديات المستقبلية ، ويعد القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لأي بلد والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها . ولقد اثبت القطاع المصرفي في العراق فاعليته وقوته عبر السنين بالرغم من الأحداث التي تعرض لها البلد على مر العقود الماضية ، من خلال سلسلة التغيرات الكمية والنوعية التي شهدها القطاع الحكومي منه والخاص .و يجد الباحث خطوته الأولى الى التعريف بأهم ملامح النشاط المصرفي التجاري الخاص في العراق من خلال الآتي :-

اولاً : مدخل الى العمل المصرفي .

ثانياً : واقع القطاع المصرفي الخاص في العراق

اولاً : مدخل الى العمل المصرفي :منذ أن ظهرت المصارف في عالمنا وهي تزداد أهمية يوما بعد يوم ، باعتبارها ميزان التقدم الاقتصادي للدول كما تعد عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس والعمود الفقري لكل العمليات المالية كونها الأساس في حفظ الأموال، وتداولها، وتنميتها، ، واستثمارها ولا أحد ينكر الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار، كما تعد واحداً من أهم الظواهر الحضارية في المجتمعات الحديثة ويؤشر تطور المصارف مدى تطور المجتمع ، لإمكانيته في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في البلد .

١.**مفهوم العمل المصرفي** : أصل كلمة مصرِف بكسر الراء في اللغة العربية مأخوذ من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الايطالية (Banco) التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرّافين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة وذلك في أواخر القرون الوسطى كما أن كلمة (Bankrupt) وتعني مفلس جاءت من أصل ايطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كاعلان عن إفلاسهم وعدم السماح لهم بالاستمرار في مزاولة الصرافة (عبد الله،٢٠٠٩ ، ٢٠) ، وينصرف معنى الجهاز المصرفي الى البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة والإسلامية والمؤسسات المالية كشركات التأمين والأسواق المالية .(خطاب، ٢٠٠٩، ١٨) .

٢.**تعريف المصرف** :يعرف المصرف بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها"(رمضان و جوده، ٢٠٠٦، ٣)، إنّ هذا التعريف يصور المصرف كحلقة وصل بين المودعين والمستثمرين وهو تعريف واسع الى درجة كبيرة بحيث يشمل مؤسسات عدة كشركات التأمين وصناديق التوفير وغيرها الا انه يوجد اختلاف واضح بين المصارف وهذه المؤسسات المالية، حيث يحصل المصرف على الأموال من الجمهور عن طريق الإيداعات. بينما في شركات التأمين عبارة عن أقساط شهرية وكذلك استخدامات الأموال في الشركات المالية تتميز بالاستقرار والثبات اما في المصارف تتمييز بعدم الاستقرار وذلك؛ لان الودائع تتميز بعدم الثبات ، ويعرف ايضاً بأنه" المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها " (عبد الله ، ٢٠٠٩، ١٦).وعرف قانون البنك المركزي العراقي المصرف بأنه " الشخص الذي يحمل ترخيصاً او اجازة وفق قانون المصارف لممارسة الأعمال والأنشطة المصرفية الأخرى" ، ويقصد بالأعمال المصرفية الأعمال المتعلقة باستلام الودائع النقدية او الأرصدة المسددة الأخرى من الجمهور لأغراض إجراء الائتمان او الاستثمارات لحسابهم (قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ النافذ ،المادة ١) .بينما عرفه قانون المصارف العراقي بانه " شخصاً يحمل ترخيصاً او تصريحاً بمقتضى هذا القانون بمباشرة الأعمال المصرفية بما في ذلك شركة حكومية منشأة وفق قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧" . (قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤

النافذ، المادة ١).ومما ورد اعلاه يمكن ان نعرف المصرف بأنه " كل شخص طبيعي او معنوي له الحق بمزاولة الأعمال المصرفية بموجب تصريح او ترخيص من السلطات الإشرافية في البلد المعني وتكون هذه الأعمال محددة بموجب قانون" .أما فيما يخص نشأة المصارف فهناك تباين بين الكتاب في نشأتها حيث يرجعها بعضهم الى قدم المعاملات التجارية مستندا بذلك الى قدم التشريعات وهي تشريعات حمورابي بينما يرجع بعضهم نشأتها الى نشأة النقود والحاجة الى حمايتها ونقلها وتداولها،الا ان الثابت هو ان نشأتها يرجع الى القرون الوسطى.حيث عمل الصاغة في تلك المدة عمل المصارف عن طريق قيام الجمهور بإيداع الأموال لديهم والحصول على صكوك تثبت ملكيتهم للأموال ، وكان الناس بحاجة الى نقل الأموال من مكان الى آخر مع التقليل من مخاطر السرقة وقطاع الطرق فظهرت فكرة الصكوك لحاملة بحيث يمكن نقل الأموال من شخص إلى آخر بانتقال الصكوك على ان يقوم حامل الصك بتحويله الى نقد من خلال صائغ محدد في المنطقة التي يتواجد فيها. (الدليمي.١٩٩٠، ١٧٢) وبتطور الزمن لاحظ الصاغة إلى أنّ هناك أموالاً كثيرة تبقى في الخزائن لديهم للحفظ . وكانت هناك دورة لإيداع وسحب النقد من هؤلاء الصاغة ودائماً تبقى أموال لدى الصاغة؛ لان السحب والإيداع لايتم الوقت نفسه لذلك قام الصاغة باستثمار جزء من الأموال مع الاحتفاظ بجزء اخر كاحتياطي لمواجهة السحوبات الطارئة. وفي الوقت نفسه لاحظ المودعون أن الصاغة يستفيدون من أموالهم دون ان يستفيد صاحب الأموال ؛ ولذلك بدأ أصحاب الأموال يبحثون عن أشخاص يودعون أموالهم لديهم ليحصلوا على العوائد فيما بعد اخذ يطلق عليها الفوائد. وبذلك نشأت نواة اول مصرف في ايطاليا عام ١٥٥٧ وتلاحقت بعد ذلك المصارف في اسبانيا وانكلترا ودول أخرى (نظمي وتوفيق، ٢٠٠٩، ١١).

ثانياً :- واقع الجهاز المصرفي الخاص في العراق :ارتبط النظام المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد والتي تركت أثارها الواضحة على طبيعة هذا الجهاز من حيث هيكليته وأنشطته المختلفة وكما تأثر الجهاز المصرفي الحكومي بهذه الأوضاع فأنها لم تكن بعيدة عن الجهاز المصرفي الخاص ولأجل إغناء البحث سوف نعرض بصورة مبسطة لواقع الجهاز المصرفي الخاص للدخول في مدى تأثير هذا القطاع في الحياة الاقتصادية التنموية في العراق:-

١. يتكون الجهاز المصرفي الخاص في العراق حتى عام ٢٠٠٣ من(١٨) مصرفاً خاصاً يمتلك ١٠%من موجودات الجهاز المصرفي العامل في العراق بينما تعود ٩٠% منها الى المصارف الحكومية. وفي٢٠١١/٨/٣١ أصبح عدد المصارف الخاصة (٣٢) مصرفاً منها (٨) مصارف إسلامية. (٧) مصارف لديها مشاركات مع مصارف خارجية من البحرين والكويت وقطر والأردن وإيران وبريطانيا.

٢. بلغ اجمالي رؤوس أموال المصارف الخاصة أكثر من (٩٠٠.٢) تريليون دينار لغاية٢٠١١ /٨/٣١ وبذلك تشكل حوالي ٧٣,٨ % من رؤوس أموال القطاع المصرفي . فضلاً عن صدور قرار البنك المركزي

الخاص برفع رؤوس أموال هذه المصارف الى ٢٥٠ مليار دينار خلال مدة ثلاث سنوات من تأريخ قرار مجلس ادارة البنك المركزي في ٢٠١٠/٢/١٨ ، على ان يكون رأس المال المدفوع خلال السنة الأولى (١٠٠) مليار و(١٥٠) خلال السنة الثانية و(٢٥٠) خلال السنة الثالثة .

٣. على الرغم من رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة والبالغة ٢,٩٠٠ تريليون دينار عراقي الا ان نسبة مساهمتها في منح الائتمان لا تتعدى ٢٠% مقابل ٨٠ % للمصارف الحكومية ، مما يعني ان المصارف الخاصة لا زالت ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية أضعاف رؤوس أموالها.

والجدولان التاليان يوضحان الائتمان المصرفي الخاص الى الناتج المحلي وأنواع الائتمان المصرفي الخاص ونسبة مساهمتها في الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق (مليون دينار) ، للسنوات عينة البحث .

جدول رقم(1) مساهمة الائتمان المصرفي الخاص في الناتج المحلي

السنة / التفاصيل	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الائتمان المصرفي الخاص	٧٢٦٣٩٤	١١٥١٣٠٤	١٩٢٧٧٩٦
الناتج المحلي بالأسعار الجارية(بليون دينار	١٠٧٨٢٨٠٠٠	١٥٥٦٣٦٠٠٠	١٣٩٣٣٠٠٠٠
نسبة المساهمة	%٠,٧٦	%٠,٧٥	%١,٣٨

الجدول رقم (2) نسبة الائتمان المصرفي الخاص الى الائتمان المقدم من القطاع المصرفي

السنة / الائتمان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الائتمان النقدي الخاص	٧٢٦٣٩٤	١١٥١٣٠٤	١٩٢٧٧٩٦
الائتمان التعهدي الخاص	-----	-----	٤٩٠٤٧٦٣
المجموع	٧٢٦٣٩٤	١١٥١٣٠٤	٦٨٣٢٥٥٩
الائتمان الكلي للقطاع المصرفي	٣٤٥٩٠٢٠	٤٥٨٧٤٥٤	٥٦٩٠٠٦٢
نسبة الائتمان المصرفي الخاص / الكلي	%٢١	%٢٥	%٣٤

٤. ان التحفظ الائتماني الذي تتخذه المصارف الخاصة انعكس على معدلات السيولة لديها حيث بلغت حوالي 94 % وهي تزيد عن النسبة المعيارية البالغة ٣٠ % وقد أدى هذا الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص استثمارية مناسبة ومأمونة خارج نطاق البنك المركزي .

٥. على الرغم من ارتفاع عدد المصارف الخاصة وتطورها وارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها الا أنها مازالت لاتحظى الا على نسبة ١١,٨% من اجمالي الودائع بينما تنفرد المصارف الحكومية بأجمالي ودائع بلغت ٨٨,٢ % ٦. حددت المادة (١٦) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الحد الأدنى

لمؤشر كفاية رأس المال (١٢%) بينما تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة بين (٨% و ٤٠٩%) ان هذه التفاوت يشير إلى أن المصارف تتفاوت في استثمار الأموال المتوفرة لديها .

٧. على الرغم من ان المصارف الحكومية عددها سبعة مصارف . الا أنها مازالت تحظى بالنسبة الأكبر من حيث النشاط المصرفي او عدد الفروع والانتشار في محافظات العراق . على العكس من المصارف الخاصة التي تركز على العاصمة ومراكز المحافظات . والجدول (٤) والشكلين (١ –٢) يبين مقارنة بين المصارف الحكومية والخاصة من حيث الانتشار المصرفي.

جدول (3)عدد المصارف الخاصة وفروعها مقارنة مع المصارف الحكومية وفروعهافي العراق

التفاصيل / السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد المصارف الخاصة	٢٧	٣٠	٣٠	٣٠
عدد فروع المصارف الخاصة	201	٢٠٦	٣٧٢	459
عدد المصارف الحكومية	٧	٧	٧	٧
عدد فروع المصارف الحكومية	348	٣٤٨	٣٩١	407
المجموع الكلي للفروع	549	٥٥٤	٧٦٣	866
نسبة المساهمة	%36	%٣٧	%٤٩	%53

شكل (١) المصارف الحكومية والخاصة

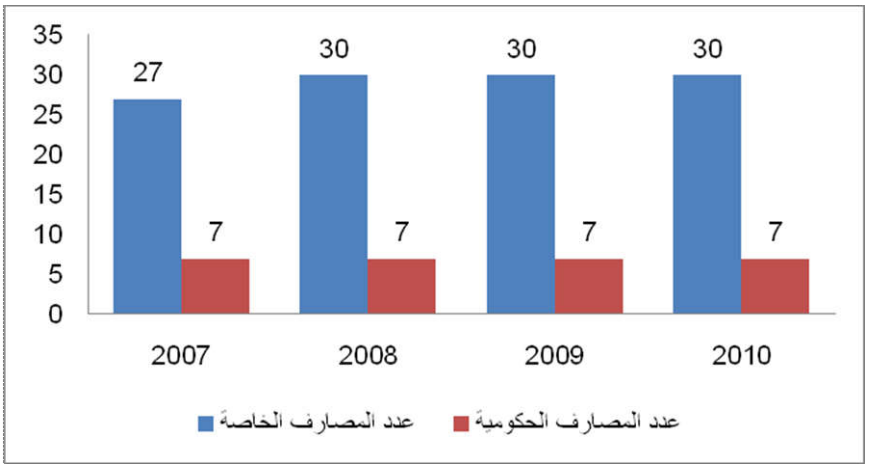

شكل (٢) فروع المصارف الخاصة والحكومية

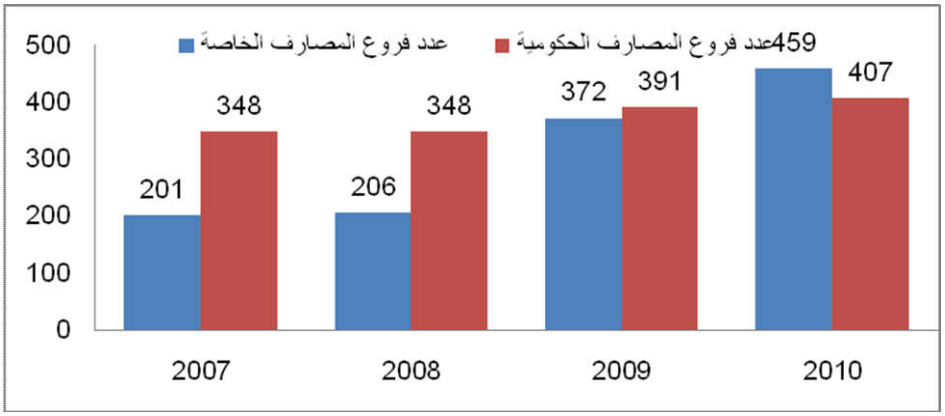

المصدر :- اعداد الباحث

١٠.ان التقييم الذي أعلنه البنك المركزي للمصارف الخاصة وفقاً للنظام الأمريكي (CAMELS)[١]، للوزارات لاختيار المصارف التي تتعامل معها في مجال فتح الاعتمادات او اصدار خطابات الضمان والخدمات المصرفية الأخرى، هو دليل على التقدم الذي شهده القطاع المصرفي الخاص في العراق حيث حصلت (٩) مصارف على تقييم جيد جداً و(١٣) مصرفاً على تقييم جيد ،والجدول رقم(4) يبين تقيم هذه المصارف .(البنك المركزي العراقي،٢٠١٠) .

جدول رقم (4) تصنيف المصارف الخاصة بموجب نظام (CAMELS) استنادا لموازناتها كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١-٢٠٠٩ وتقارير لجان المراقبة لعام ٢٠١٠

ت	اسم المصرف	التقييم ٢٠٠٧	الدرجة ٢٠٠٧	التقييم ٢٠٠٨	الدرجة ٢٠٠٨	التقييم ٢٠٠٩	الدرجة ٢٠٠٩	التقييم ٢٠١٠	الدرجة ٢٠١٠
١	مصرف الشرق الأوسط	جيد	٣	جيد جدا	٢	جيد جدا	٢	ممتاز	1c
٢	مصرف الائتمان العراقي	جيد	٣	جيد جدا	٢	جيدا جدا	2B	جيد جداً	2C
٣	مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي	–	–	حدي	٤	جيد جدا	2B	جيد جداً	2A
٤	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	–	–	جيد	٣	جيد جدا	2C	جيد	3
٥	مصرف الخليج التجاري	حدي	٤	حدي	٤	جيد جدا	2B١	جيد جداً	2C
٦	مصرف بغداد	حدي	٤	جيد	٣	جيد جدا	2B٢	جيد جداً	2C
٧	مصرف الشمال	جيد	٣	جيد	٣	جيد جدا	2C	جيد	3
٨	مصرف أشور الدولي	حدي	٤	جيد	٣	جيد جدا	2C	جيد	3B

[١] . وهو نظام يستخدم لتقييم أعمال المصرف من خلال عدد من المؤشرات المالية والتي يتضمن اسم النظام الأحرف الأولى منها وهي،(كفاية رأس المال (Capital Adequacy) ونوعية الموجودات وجودتها (Assets Quality)، وجودة الادارة (Management quality) ،والعائدات او الربحية(Earning) ، والسيولة (Liquidity) ، والحساسية لأخطار السوق (Peter Sensitivity to Market Risk) (694 ، 2010، Rose، Hudgins ،) وتتراوح نتائج التصنيف من ١ وهو الأفضل الى ٥ وهو الأسوأ .(شهلوب ،٢٠٠٧، ٢٦٦)

ت	اسم المصرف	التقييم ٢٠٠٧	الدرجة ٢٠٠٧	التقييم ٢٠٠٨	الدرجة ٢٠٠٨	التقييم ٢٠٠٩	الدرجة ٢٠٠٩	التقييم ٢٠١٠	الدرجة ٢٠١٠
٩	مصرف كوردستان الدولي	–	–	–	–	جيد جدا	2C	جيد جداً	2B
١٠	مصرف الاستثمار العراقي	جيد	٣	جيد جدا	٢	جيد	٣	جيد	٣
١١	مصرف الوركاء للاستثمار	جيد	٣	جيد	٣	جيد	٣	ضعيف	٥
١٢	مصرف المنصور	جيد	٣	جيد	٣	جيد	٣	جيد	3
١٣	مصرف البلاد الإسلامي	–	–	جيد	٣	جيد	٣	جيد جدا	2C
١٤	مصرف دجلة والفرات الإسلامي	–	–	حدي	٤	جيد	٣	جيد جدا	2C
١٥	مصرف الهدى	–	–	–	–	جيد	٣	جيد	3
١٦	مصرف دار السلام للاستثمار	حدي	٤	جيد	٣	جيد	3B	جيد	3A
١٧	مصرف سومر للاستثمار	حدي	٤	حدي	٤	جيد	3B	جيد	3B
١٨	مصرف الاقتصاد للاستثمار	حدي		حدي	٤	جيد	3B	جيد	3
١٩	مصرف بابل	جيد	٣	حدي	٤	جيد	3B	جيد	3
٢٠	المصرف التجاري العراقي	جيد	٣	جيد	٣	جيد	3C	جيد	3C
٢١	المصرف الأهلي العراقي	حدي	٤	حدي	٤	جيد	3C	حدي	٤
٢٢	مصرف الاتحاد العراقي	حدي	٤	حدي	٤	جيد	3C	جيد	3A
٢٣	مصرف عبر العراق	–	–	حدي	٤	حدي	٤	حدي	4B
٢٤	مصرف إيلاف الإسلامي	–	–	ضعيف	٥	حدي	٤	جيد	3B
٢٥	المصرف المتحد للاستثمار	حدي	٤	ضعيف	٥	حدي	4A	جيد جدا	2C
٢٦	مصرف البصره الدولي	حدي	٤	حدي	٤	حدي	4C	ضعيف	٥
٢٧	العراقي الإسلامي	جيد	٣	حدي	٤	حدي	4C٢	حدي	4B
٢٨	مصرف جيهان							جيد	٣
٢٩	المصرف الوطني الإسلامي	–	–	ضعيف	٥	–	–	–	–

المطلب الثاني:رأس المال المفهوم والأهمية : نظراً لأهمية رأس المال بوصفه عنصراً اساسياً للوقاية من المخاطر التي يمكن ان تتسرب الى أموال المودعين وبالتالي زعزعة المصرف وإضعاف مركزة المالي خاصة وأن رأس المال يعد خط الدفاع الأول ومعيار الأمان ضد كل أنواع المخاطر وهذا ما أكدت عليه الأدبيات الاقتصادية المالية والمصرفية والمؤسسات المالية واللجان ولاسيما لجنة(بازل) التي اجتهدت في بيان أهمية رأس المال وكفايته والية أدارته عند توزيعه على نشاطات المصرف ، ومن هنا لابد من بيان مفهوم رأس المال حيث إن هناك مفاهيم وتعاريف كثيرة لرأس المال ولكنها تصب جميعاً في أن رأس المال هو أساس وبداية العمل لأي منظمة مصرفية او غير مصرفية . وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال فقراته الآتية:-

اولاً : مفهوم رأس المال _ ثانياً: أنواع رأس المال _ ثالثاً: أهميه رأس المال

رابعاً : وظائف رأس المال _خامساً:- المصارف وزيادة رأس المال

اولا: مفهوم رأس المال في اللغة فأن رأس المال(Capital) يتألف من كلمتين:-

الأولى الرأس: وهو الشئ الرئيس او الأساسي، والمصطلح مشتق أصلاً من الكلمة اللاتينية (Caput أو Capitis) وتعني الرأس.

الثانية المال: وهو الثروة او مايتم ادخاره وتجميعه من الدخل سواء أكان ذلك على شكل نقود سائلة أو مودعة في المصارف أم كان على شكل موجودات ذات قيمة يتم الاحتفاظ بها،(حبيب.١٩٩٣). وهو أصل المال دون ربح أو زيادة كما في قوله تعالى:((وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون))(البقرة ٢٧٩). وبحسب ابن الأثير فأن رأس المال كل مايملك من الذهب والفضة او هو كل ما يتم اقتنائه والمال في اللغة هو ماملكه الإنسان من جميع الأشياء(محمد سعيد ، ٢٠٠٧، ٤) .وتناوله ادم سمث على انه النقد الذي يصرف على عوامل الإنتاج، وكان قبل ذلك يقصد به النقود التي تقرض بفائدة. حيث اتسع معنى رأس المال فصار يطلق على الثروة التي تحقق لصاحبها دخلاً،(المزوري،٢٠٠٥، ٤) وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر أوضح الاقتصاديون مفاهيم وتعاريف كثيرة لرأس المال، ومن أبرزها بأنه: (مجموع الأموال والأنشطة الاقتصادية التي تكون موجودات الشخص الطبيعي او الاعتباري او(المعنوي) ولهذا التعريف دلالتان هما..

١. مجموع الأموال المستخدمة لشراء السلع بقصد بيعها للحصول على الربح.
٢. مجموع الأموال بذاتها سواء الأموال النقدية أم السلعية. (يوسف،٢٠٠٦، ٥)

ثانياً:- أنواع رأس المال المصرفي لرأس المال المصرفي أنواع عدة منها :

رأس المال الاسمي او المصرح به(Nominal capital):- وهو عبارة عن القيمة الاسمية للأسهم التي يصدرها المصرف تميزاً لها عن القيمة الدفترية (Book value)، والقيمة السوقية(Market value) ، أو هو رأس المال المثبت في عقد الشركة والذي تطرح أسهمه للاكتتاب العام .(كراجه واخرون ، ٢٠٠٦ ،١٢٤)

رأس المال المكتتب به (Contributed capital) :- وهي المدفوعات النقدية او العينية التي يدفعها حملة الأسهم الى المصرف للحصول على اسهم رأسمالية.(العلاق ، ١٩٩٧ ،١٣٩) .

رأس المال المدفوع(Paid-in Capital):- وهو القيمة النقدية المسددة او المدفوعة من ثمن الاسهم المباعة إذ يمكن ان تسدد قيمة الاسهم المكتتبة دفعة واحدة او على أقساط. (فهمي ،٢٠٠٥، ١٢٥) ،

رأس المال العامل/ الموجودات المتداولة (Working Capital):- وهو رأس المال الذي يتم تشغيله للحصول على الأرباح أو هو الموجودات المتداولة مطروحاً منها المطلوبات المتداولة. (أل شبيب.٢٠٠٧. ٢١٩).

رأس المال المتداول (Current Capital) : وهو رأس المال غير المتخصص او هو رأس المال الذي يقبل التوظيف بسهولة وبأقل التكاليف مثال(الأسهم والسندات والنقود وغير ذلك من الموجودات المتداولة.(الشمري .٢٠٠٨. ١٧١) .

رأس المال الاقتصادي (Economic capital) :- وهو(المبالغ التي تستثمر من قبل حملة الأسهم للحماية من المخاطر وتستخدم للحصول على الأرباح المستقبلية) (٣٣٢، ١٩٩٩، Matten) .

رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) :- وهو (مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي ورأس المال المساعد مطروحا" من المجموع الاستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة اذا لم تدمج بياناتهم المالية وطرح الاستثمارات في رؤوس الأموال للمصرف والشركات الماليه الأخرى. (عبد الجبار،٢٠٠٦، ٤٤) .

رأس المال السوقي (Market capital) :- وهو عدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر الجاري للسهم الواحد في السوق (الحكيم،٢٠٠٨، ٢٩) .

ثالثاً: أهمية رأس المال :ان العدد الكبير لحالات الفشل والخسائر التي تعرضت وتتعرض لها المصارف ومشاكل القروض أثارت انتباهاً متزايداً في السنوات الاخيرة الى أهمية رأس المال وكفايته وما هو رأس المال الذي يجب ان تحتفظ به المصارف ليكون لها القدرة في مزاولة نشاطها مع الحفاظ على أموال المودعين ،(Koch.1995.187) ، تحاول المصارف دائماً العمل برأس مال قليل وذلك لان رأس المال مكلف ويحمل الكثير من المخاطر للمستثمرين، وكلما كانت كلفة الحصول على رأس المال منخفضة كلما كان ذلك أكثر طمأنينة للمصرف لأنها سوف تعمل في ظل رأس مال عال.الا ان المصرف في هذه الحالة يواجه مطالبة من أصحاب رأس المال للحصول على عوائد عالية لأموالهم مما يؤدي بالمصرف الى العمل في ظل مخاطر عالية لتعظيم العائد او العمل برأس مال منخفض . ورأس المال يهدف الى حماية اطراف كثيرة من المتعاملين مع المصرف بما فيهم المودعون وعملاء المصرف ؛لأن المساهمين لايحصلون على أموالهم الا بعد ان يحصل أصحاب الودائع والدائنين على حقوقهم.(ج.اليوت،٢٠١٠، ٧) .

رابعاً : وظائف رأس المال يختلف الدور الذي يقوم به رأس المال في المؤسسات الاقتصادية المصرفية عن الدور الذي يقوم به في المؤسسات غير المصرفية ، اذ يعد في الأولى يعد خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين تجاه الخسائر لذا يجب ان يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف به وتوافر موجودات قوية وسائلة من رأس المال.(صالح ، ٢٠١٠). أما في الثانية الصناعية والخدمية والتجارية فأن الوظيفة الأولى لرأس المال تتمثل في توفير الموجودات كالمباني والآلات والمعدات التي تستخدمها هذه المؤسسات في العملية الإنتاجية و تسيير أعمالها كهدف اول و حماية حقوق الدائنين القصيرة و الطويلة الاجل كهدف ثانوي.(الدليمي .١٩٩٠. ١٨٥) ، كما يعد رأس المال المصرفي أداة تنظيمية من قبل البنوك المركزية للتأثير

في حجم الأموال وأوجه الاستخدام (عبد الجبار ، ٢٠٠٦ ، ١٩). وتأخذ الجهات الرقابية عوامل عدة يمكن أن تؤثر في تحديد كفاية رأس المال للمصرف ومنها(حجم المصرف.الأرباح التي يحققها المصرف.الإدارة الجيدة لما لها من دور كبير في أدارة أموال المصرف)(Hempel and Simonson 1998.324). إن رأس المال يقلل مخاطر الفشل عن طريق توفير الحماية ضد الخسائر التشغيلية والخسائر غير المتوقعة وهذا يظهر بصورة جلية في المنظمات غير المالية وبصورة اقل في المؤسسات المالية والمصرفية.(عبد العال، ٢٠٠٣، ٨٤-٨٥) .

خامساً:- المصارف وزيادة رأس المال يعد البنك المركزي العراقي الجهة القطاعية المشرفة على القطاع المالي والمصرفي في العراق بمؤسساته الحكومية والخاصة كافة؛ ولذلك له الحق باتخاذ كافة الاجرءات التي من شأنها تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية ، وإصلاح القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها القطاع المصرفي الخاص وله اتخاذ كافة القرارات التي تضمن تحقيق أهدافه هذه استنادا الى نص المادة (٤٠)[٢] من قانون البنك المركزي العراقي ، وكان واحداً من هذه الإجراءات قرار زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف الخاصة انسجاماً مع أهدافه وصلاحياته ، لقد استند البنك المركزي في قراره هذا الى مجموعة من الأسباب وهي :-

- قصور رؤوس أموال شركات القطاع المصرفي عن المهام المطلوبة من هذا القطاع .
- الغاية من اصدار القرار هو توسيع شريحة المساهمين والمالكين لأسهم الشركات المصرفية.
- محدودية توزيعها جغرافياً على مناطق العراق المختلفة.حيث يلاحظ ضعف الانتشار المصرفي الأهلي في العراق او في الخارج ، واستحواذ القطاع العام للجزء الأكبر من النشاط المصرفي في العراق .
- تكوين قاعدة مصرفية رصينة تمكن المصارف الخاصة من منافسة القطاع المصرفي الأجنبي
- تشجيع المصارف العاملة في العراق على الاندماج فيما بينها لما هذا من دور في تكوين كيانات مصرفية قوية .

---

[٢] . المادة (٤٠) الرقابة على البنوك : ينفرد البنك المركزي العراقي بصلاحية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنح التراخيص للبنوك والفروع التابعة لها وتنظيمها والرقابة عليها حسبما ينص هذا القانون والقانون المصرفي، بما في ذلك الرقابة المستندية والتفتيش الميداني على البنوك المرخصة وفروعها التابعة بالطريقة التي يختارها البنك المركزي وفي التوقيت الذي يراه ملائماً، وإلزام البنوك وفروعها التابعة بتقديم كافة المعلومات التي يطلبها فيما يتعلق بشؤون البنك المعني وفروعه وزبائنه ، واتخاذ إجراءات علاجية حسبما ينص هذا القانون والقانون المصرفي لفرض الالتزام على البنوك المرخصة وفروعها بهذين القانونين وأي لوائح أومعايير تحوطيه او مبادئ توجيهية أو تعليمات يصدرها البنك المركزي فيما يتصل بتنفيذه لهذين القانونين ، ولا تتمتع بالصفة القانونية أي إجراءات يتخذها أي كيان حكومي عدا البنك المركزي بشأن تنظيم أنشطة الإقراض والائتمان التي تزاولها البنوك .

•بقاء المصارف في حالة ملاءة مالية للحفاظ على قوتها وقدرتها على المنافسة المحلية والخارجية ،خاصة مع انفتاح السوق المصرفية المحلية أمام المصارف الاجنبية .

•حفاظ المصارف على تصنيفها الائتماني وتعزيز الثقة الخارجية بالمصارف العراقية ، لما لذلك من أهمية في التعاملات الخارجية وخاصة عندما يتعلق الأمر بفتح الاعتمادات المستندية

•إن أي تعثر للجهاز المصرفي سيؤدي بالتالي الى تعثر النشاط الاقتصادي في البلد ،للعلاقة الوثيقة التي تربط بين تطور الجهاز المصرفي واستقراره وبين التطور الاقتصاد

((المبحث الثالث: زيادة الحد الأدنى لرأس المال والنشاط المصرفي))

ألزم قرار البنك المركزي إدارات المصارف الخاصة رفع رؤوس أموالها على مراحل من (٥٠) مليار الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي ، خلال ثلاث سنوات جاء لتغيير مسارات أنشطة وفعاليات وتعاملات والارتقاء بمستوى أداء 32 مصرفاً أهليا في العراق ، خاصة في تجاوز العجز في تمويل وإقراض المشاريع التنموية والاستثمارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة للبلد ، كونها تعمل حالياً بمعدلات رؤوس أموال لاتتجاوز(١٠٠) مليار دينار عراقي ، وذلك ما لايتفق مع التوجهات الاقتصادية و الاستثمارية المرتقبة ، كما انه يمثل خطوة وقائية تمكن القطاع المصرفي المحلي الخاص من ملاقاة المستثمر الاجنبي القادم نحو سوق المال العراقية، فضلاً عن كسب ثقة تلك المصارف والإفادة من التسهيلات المقدمة في مجالات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. توزع هذا المبحث على مطلبين ، الأول تحت عنوان ، مدخل تعريفي للمصارف عينة البحث ، اما المطلب الثاني جاء بعنوان قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال وتأثيره على بعض الأنشطة المالية المصرفية لعينة البحث، والذي يوضح دراسة بعض الأنشطة المصرفية المؤشرات المالية ومدى تأثرها بزيادات رأس المال.

المطلب الأول: مقدمة تعريفية للمصارف عينة البحث :في أدناه نظرة تعريفية عن المصارف التي اختيرت كعينة تطبيقية للبحث[٣]

مصرف بغداد :-تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال اسمي مقداره (١٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش /٤٥١٢ بتأريخ ١٩٩٢/٢/١٨.وهو أول مصرف عراقي خاص سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (١٢) لسنة ١٩٩١ المعدل بتأسيسه. وباشر المصرف نشاطه في ١٩٩٢/٩/١٢ . التطورات الحاصلة على رأس المال يوضح الجدول(٥) والشكل(٣) التطورات على رأس المال لمصرف بغداد ، ويتبين ان المصرف يقوم سنوياً بزيادة رأس المال سواء عن طريق طرح اسهم للأكتتاب العام او الخاص أو تحويل الأرباح المحتجزة الى أسهم.

[٣] . الجداول والمخططات البيانية والتي تضمنها المبحث الثالث هي من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية للمصارف عينة البحث .

جدول (٥) تطور رأس المال لمصرف بغداد

السنة	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
رأس المال مليون دينار	١٠٠	١٦٠	٣٢٠	٦٤٠	١٢٨٠	١٧٥٠	١٩٩٠	٢٦٤٠	٥٢٨٠	٥٢٩٧٣	٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
نسبة الزيادة	---	%٦٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٣٧	%١٤	%٣٣	%١٠٠	%٩٠٣	%٣٢	%٢١	%١٨

شكل رقم (٣) تطور رأس المال لمصرف بغداد

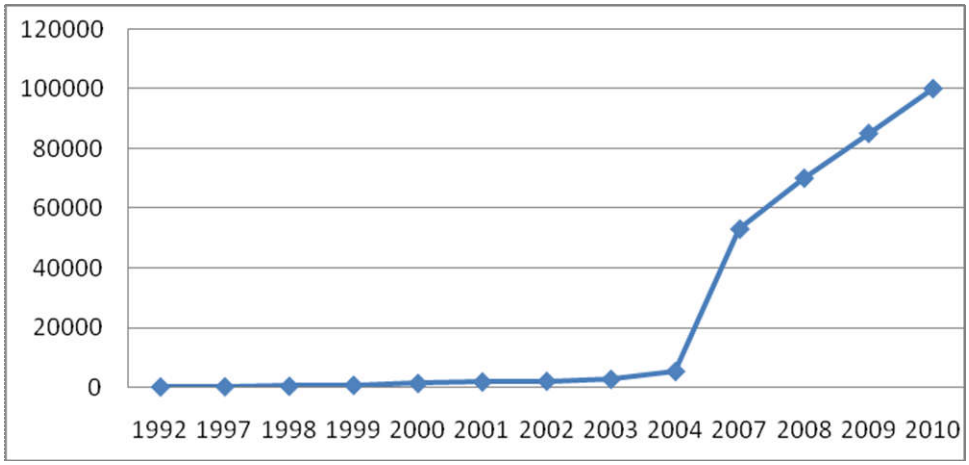

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار :نظرة تاريخية:أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال اسمي أو مقرر قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش /٥٢١١ والمؤرخة في ٧/٧/ ١٩٩٣ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات العراقي (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل . باشر المصرف أعماله وفتح الفرع الرئيسي أبوابه للجمهور يوم ٨ /٥/ ١٩٩٤ ، علما ان المصرف حاصل على تقييم ممتاز من البنك المركزي للعام ٢٠١٠.

التطورات الحاصلة على رأس المال :يبين الجدول (٦) والشكل رقم (٤) في أدناه يبين تطور رأس المال لمصرف الشرق الأوسط للفترة ١٩٩٤-٢٠١٠

جدول رقم (٦) تطور رأس المال لمصرف الشرق الأوسط

السنة	١٩٩٤	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
رأس المال	١٠٠	٤٠٠	١٢٠٠	٢٤٠٠	٣٢٤٠	٧٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦٦٠٠٠
نسبة التغير	----	%٣٠٠	%٢٠٠	%١٠٠	%٣٥	%١٣١	%١٠٠	%٨٠	%١٤	%٣٥	%٣٠	%٢٠

شكل رقم (٤) تطور رأس المال لمصرف الشرق الأوسط

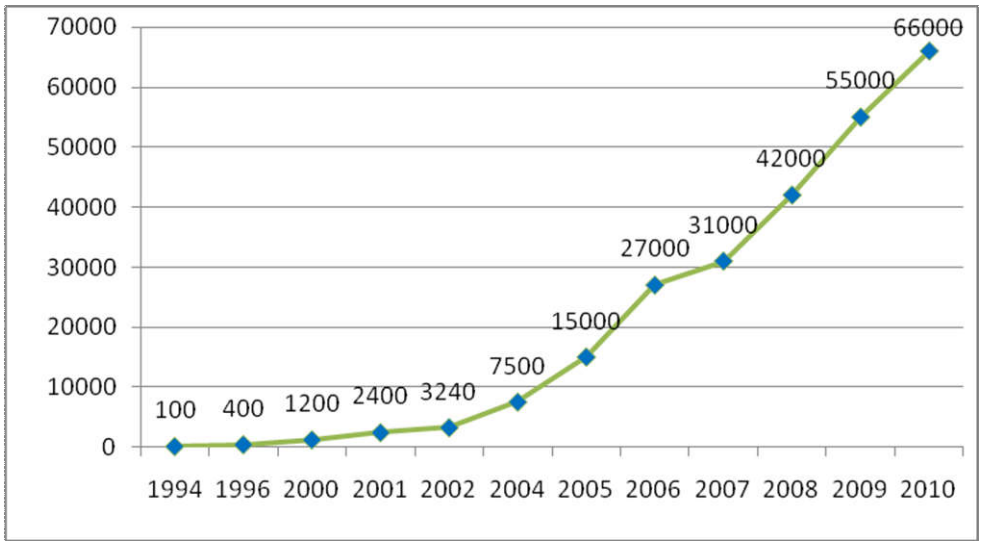

المصرف المتحد للاستثمار :أسس المصرف المتحد للاستثمار كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/ ٥٧٦٢ والمؤرخة في ١٩٩٤/٨/٢٠ ،الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لإحكام المادة(٢١) من قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل وبرأسمال قدرة (١) مليار دينار عراقي وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة وفق أحكام الفقرة (١) من المادة الحادية والأربعون من قانون البنك المركزي رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ المعدل وباشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في بداية مطلع العام ١٩٩٥ . علماً ان البنك المركزي منح المصرف تقييم جيد جداً للعام ٢٠١٠

تطور رأس المال :يبين الجدول(٧) والشكل رقم (٥) في أدناه يبين تطور رأس المال للمصرف المتحد للاستثمار للفترة ١٩٩٤– ٢٠١٠ .

جدول (٧) تطور رأس المال للمصرف المتحد

السنة	١٩٩٤	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
رأس المال مليار دينار	١ مليار	١,٥مليار	١٠ مليار	١٠	٢٥ مليار	١٠٠ مليار	١٥٠ مليار
نسبة التغير	---	%٥٠	%٥٦٦	%٠	%١٥٠	%٣٠٠	%٥٠

الشكل رقم (٥) تطور رأس المال المصرف المتحد للاستثمار

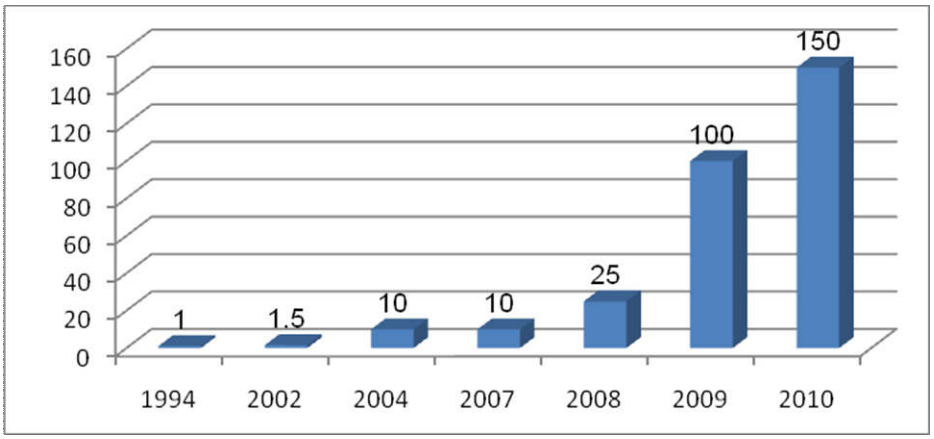

مصرف الخليج التجاري:أسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/ ٧٠٠٢ المؤرخة في ١٩٩٩/١٠/٢٠ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات على وفق قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣/ المعدل برأسمال قدرة (٦٠٠) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل ، باشر نشاطه الفعلي بتأريخ ٢٠٠٠/٤/١ .

التطورات الحاصلة على رأس المال :-الجدول(٨) والشكل رقم (٦) تطور رأس المال لمصرف الخليج .

جدول (٨) تطور رأس المال لمصرف الخليج

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
رأس المال مليون دينار	٦٠٠	١٢٠٠	١٣٢٠	١٣٢٠	٤١٢٠	١٠٣٠٠	٢١٢٨٠	٢٢٣٤٤	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٧٠٠٠
نسبة التغير		%١٠٠	%١٠	%٠	%٢١٢	%١٥٠	%١٠٦	%٥	%١٢	%١٠٠	%١٤

شكل(٦) تطور رأس المال لمصرف الخليج ٢٠٠٠-٢٠١٠

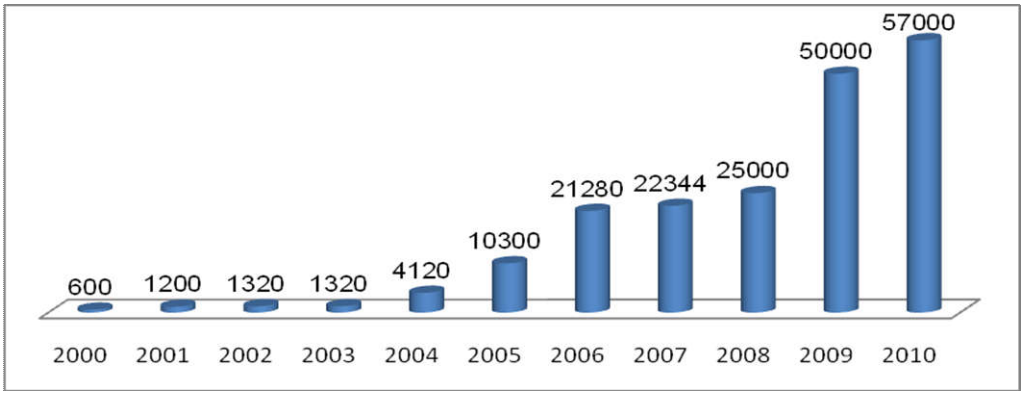

المطلب الثاني:- قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال والأنشطة المالية المصرفية

اولاً:- الأنشطة المصرفية وقرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال .موضوع رأس المال وزيادته يرتبط بنشاطات مصرفية عديدة يؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر سواءاً كان بالسلب أم الايجاب ولأهمية هذه النشاطات لعمل المصرف سوف ندرس تأثير الزيادة عليها :-

١.**تأثير الزيادة في استثمارات المصارف عينة البحث** يعد النشاط الاستثماري للمصارف الخاصة مصدراً مهماً من مصادر الايرادات وحدد قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ واللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المجال والنشاط الاستثماري الذي يمكن للمصارف ان تمارسه، كما حددت نسب الاستثمار في هذه النشاطات،ان تحديد الاستثمارات في نشاط معين فضلاً عن قيام البنك المركزي بفتح الأبواب أمام المصارف الخاصة في الايداع لدى البنك المركزي مقابل الحصول على فوائد و السماح للمصارف الخاصة في الاشتراك بمزادات حوالات الخزينة دفع هذه المصارف الى توجيه الجزء الأكبر من مواردها المالية للاستثمار فيهما لما يمثله من استثمار آمن وخالي من المخاطر والإيراد الكبير الذي تحصل عليه . و الجدول (٩) والشكل (٧) يوضح تطور الاستثمارات للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٠ مليار دينار.

جدول (٩) تطور الاستثمارات للمصارف عينة البحث

السنة / المصرف	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغير	٢٠٠٩	نسبة التغير	٢٠١٠	نسبة التغير
بغداد	٨٥	٢١٧	%١٥٥	١٦٣	%(٢٤)	١٢٩	%(٢٠)
الشرق الأوسط	١٥١	١٨٧	%٢٣	٧٧	%(٥٨)	٨	%(٨٩)
المتحد للاستثمار	٢	١,٨	%(١٠)	٣	%٦٦	٦	%١٠٠
الخليج التجاري	٦٩	١٣٩	%١٠١	١٣٥	%(٢)	١١٠	%(١٨)

شكل (٧) استثمارات المصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

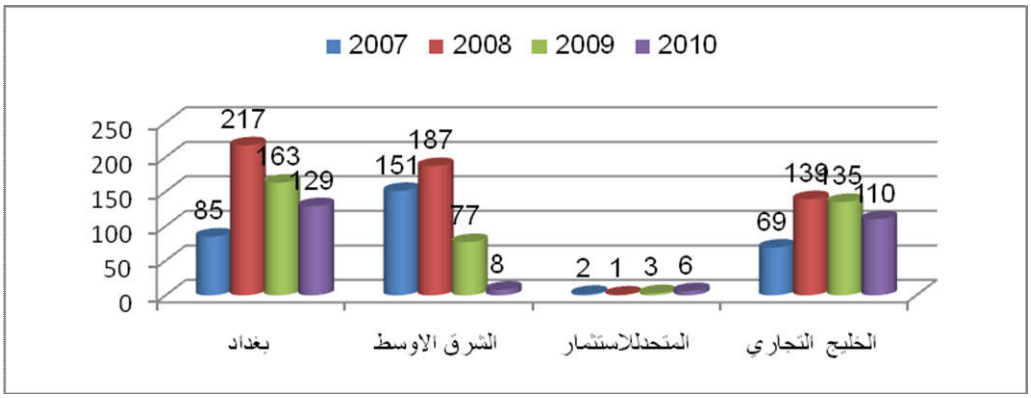

يلاحظ من الجدول(١٠) والشكل (٧) اعلاه الآتي :-

أ. إنّ استثمارات المصارف قد بدأت بالتوسع مع زيادات رأس المال وهذا مانلاحظه بصورة واضحة في العام ٢٠٠٨ حيث زادت الاستثمارات بما نسبته ١٥٥% لمصرف بغداد و٢٣% لمصرف الشرق الأوسط و١٠% للمصرف المتحد و١٠١ بالنسبة لمصرف الخليج عن العام ٢٠٠٧ ، علماً انه في العام ٢٠٠٨ تم اصدار قرار البنك المركزي الخاص بزيادة راس المال للمصارف الخاصة الى ٥٠ مليار ، مما يدل على الآثار الايجابية لزيادة رأس المال المصرفي للمصارف الخاصة على نشاط المصرف الاستثماري . الا انه يلاحظ ان الاستثمارات بدأت بالتراجع في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، كما هو واضح من الجدول اعلاه ، ومن خلال الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث أرجعت أدارت المصارف أسباب انخفاض الاستثمارات وإيراداتها الى قرار البنك المركزي خفض اسعار الفائدة على الاستثمار الليلي وفرض الضرائب على حوالات الخزينة مما دفع بالمصارف الى خفض الاستثمار الليلي

ب. يلاحظ من الجدول والمخطط اعلاه أيضاً ان المصرف المتحد للاستثمار كانت الاستثمارات لدية بتصاعد مستمر خاصة العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بنسبة ٦٦% و١٠٠% على التوالي مع زيادة رأس المال للمصرف الى ١٠٠ و١٥٠ مليار على التوالي . من هذا يتضح ان زيادة رأس المال ليست الأسلوب الوحيد لزيادة الاستثمارات وإنما ادارة رأس المال وكيفية توجيهه نحو الاستثمار والاستخدام الأمثل لها دور كبير في استخدام الموارد المتاحة لها بالأسلوب الأمثل .

١: تأثير الزيادة على الائتمان الممنوح من المصارف

يقسم الائتمان الممنوح من المصارف الى نوعين :-

الائتمان النقدي:- وهو عبارة عن السلف والقروض القصيرة الأجل وخصم الأوراق التجارية والحسابات الجارية الدائنة، التي يقوم المصرف بتقديمها الى زبائن المصرف ، وتمنح على وفق تعليمات ولوائح تصدر عن البنك المركزي العراقي ، ويعد من أهم النشاطات التي تقوم بها المصارف لما يمثله من مصدر كبير للإيرادات التي يحصل عليها المصرف من خلال الفوائد التي يحصل عليها المصرف .

الائتمان التعهدي :- وهو عبارة عن الاعتمادات المستندية التي يقدمها المصرف للزبائن لاستيراد البضائع والسلع والخدمات الى العراق بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي، وكذلك يتضمن الائتمان التعهدي تقديم خطابات الضمان الداخلية والخارجية لضمان قيام الشركات بتنفيذ المشاريع الاقتصادية في البلد ،. والجدول (١٠) يمثل الائتمان الممنوح من قبل المصارف عينة البحث للفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٠.

جدول(١٠) يبين تطور الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث٢٠٠٧-٢٠١٠

المصرف	النشاط	٢٠٠٧	2008	نسبة التغير	٢٠٠٩	نسبة التغير	٢٠١٠	نسبة التغير
بغداد	الائتمان النقدي	٥٨	٤٧	%(١٨)	٧٩,٥	%٦٩	١٨٠,٨	%١٢٦
	الائتمان التعهدي	١٢٤	٢٠٣	%٦٣	٢٦٣	%٢٩	٢٣٣,٠	(١١)

الشرق الأوسط	الائتمان النقدي	١٨,٥	١٦,٥	%(١٠)	٦٣,٨	%٢٨٦	١٤٢,٦	%١٢٢
	الائتمان التعهدي	٥٨	١٤٩	%١٥٦	١٥١	%١	١٩٩	%٣١
المتحد للاستثمار	الائتمان النقدي	٠,٩	١	%١١	١٠٩	%١٠٨٠٠	٢٦٢	%١٤٠
	الائتمان التعهدي	٠,٣	٧	%٢٢٣٣	٢٢١	%٣٠٥٧	٥٣٣	%١٤١
الخليج التجاري	الائتمان النقدي	١٥,٧	٢١,٢	%٣٥	٣٦,٥	%٧٢	٤٥,٨	%٢٥
	الائتمان التعهدي	٤٧	١٠٤	%١٢١	٧٣	%(٣٠)	١٤١	%٩٣

الشكل رقم (٨) الائتمان الكلي للمصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

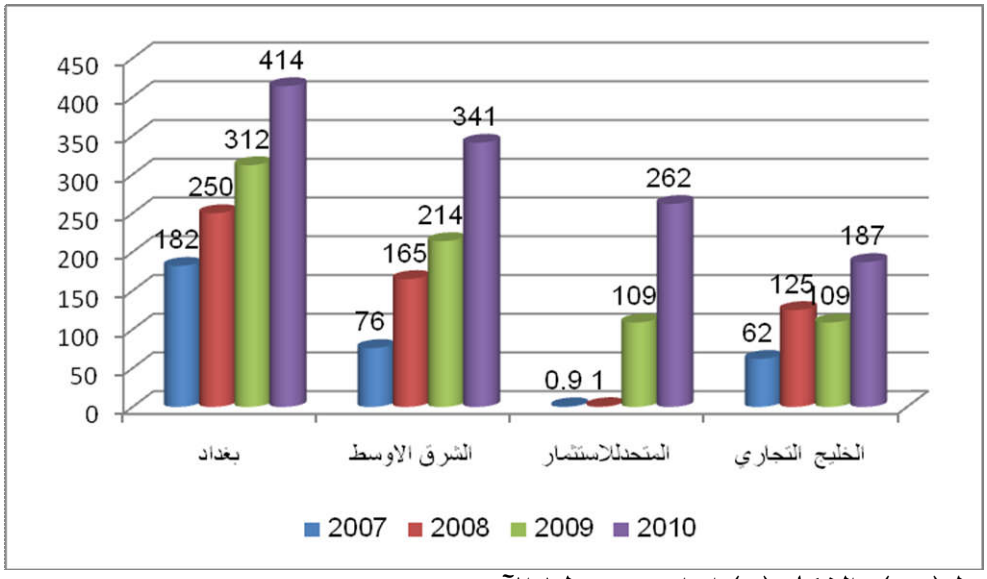

من الجدول(١٠) والشكل (٨) اعلاه يتبين لنا الآتي :-

أ. إنّ هناك تطوراً ايجابياً للمصارف عينة البحث في منح الائتمان النقدي. وخاصة في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حيث ارتفعت نسبة الائتمان النقدي للمصارف كما يأتي :

- مصرف بغداد من ١٨% في العام ٢٠٠٨ الى ٦٩% في العام ٢٠٠٩ ثم ١٢٦% في العام ٢٠١٠ ، وذلك عائد الى دخول المصرف في شراكة مع احد الشركات المصرفية الكويتية وارتفاع رأس المال الى ١٠٠ مليار.
- مصرف الشرق الوسط من (١٠)% في العام ٢٠٠٨ ثم الى ٢٨٦ % في العام ٢٠٠٩ و ١٢٢% في العام ٢٠١٠ وذلك مرتبط بشكل كبير في الزيادات المتوالية لرأس المال
- المصرف المتحد من ١٦ % في العام ٢٠٠٨ ثم الى ١٠٨٠٠% في العام ٢٠٠٩ثم الى ١٤٢% في العام ٢٠١٠ ، ان هذه الزيادات الكبيرة تعود الى الزيادة الكبيرة التي شهدها رأس المال في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ الى ١٠٠ مليار و ١٥٠ مليار على التوالي.

•مصرف الخليج التجاري .من٣٥% في العام ٢٠٠٨ ثم الى ٧٢% في العام ٢٠٠٩ ثم الى ٢٥% في العام ٢٠١٠ . ان انخفاض النسبة في العام ٢٠١٠ يعود الى توجه المصرف للتركيز على منح الائتمان التعهدي ، وإعادة النظر بالسياسة الائتمانية للمصرف .

ب. فيما يخص الائتمان التعهدي كان هنالك تراجع في منح الائتمان التعهدي خاصة لمصرفي بغداد والشرق الأوسط حيث كانت نسب التغير في منح الائتمان لمصرف بغداد للأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ كالأتي ٦٣% ثم ٢٩% ثم (١١%) على التوالي . اما مصرف الشرق الأوسط فكانت نسبة التغير في منح الائتمان للعام ٢٠٠٨ ١٥٦% لكنها انخفضت في العام ٢٠٠٩ الى ١% ومن ثم عادت وارتفعت الى ٣١ % ، فيما يخص مصرف الخليج فكان هناك ارتفاع في نسبة منح الائتمان التعدي في العام ٢٠٠٨ عن ٢٠٠٧ بنسبة ١٢١% ولكنها انخفضت بنسبة (٣٠%) في العام ٢٠٠٩ من ثم عادت ارتفعت الى٩٣% في العام ٢٠١٠ . فيما يخص المصرف المتحد فقد كان لزيادة رأس المال من ١٠ مليار الى ٢٥ مليار تأثير كبير في منح الائتمان التعهدي حيث كان التغير بنسبة ٢٢٣٣% وعندما زاد رأس المال الى ١٠٠ مليار كان نسبة التغير ٣٠٥٧% عندما أصبح رأس المال ١٥٠ مليار زادت الائتمان التعهدي بنسبة ١٤١ % بمعنى ان رأس المال في المصرف المتحد أثر ايجابياً في الائتمان الممنوح .

ج. ان هذا التفاوت في منح الائتمان التعهدي عائد الى ارتباط الائتمان التعهدي، بتعامل المصارف مع المصرف العراقي للتجارة لكونه المسئول عن توزيع الاعتمادات على المصارف الخاصة، فضلاً عن تعليمات وزارة المالية بضرورة تعامل الدوائر الحكومية فيما يخص خطابات الضمان الداخلية مع المصارف الحكومية.

ح. يتبين من اعلاه ان قيام المصارف بزيادة رؤوس أموالها سنوياً منحها الثقة في منح التسهيلات المصرفية لكونه الضامن لحقوق المودعين والمتعاملين مع المصارف بالإضافة الى قدرتها على فتح الاعتمادات بمبالغ كبيرة وتمنحها الثقة أمام المصارف الخارجية ويعزز موقفها التفاوضي مع المصارف المراسلة وكذلك قدرتها على منح الائتمان النقدي لتوفر السيولة لديها وقدرتها على استخدام الموارد المتوفرة لديها وخاصة الودائع لثقتها بتوفر الأمان من خلال رأس المال مع الالتزام بالتعليمات التي تصدرها السلطات الرقابية (البنك المركزي) فيما يخص منح الائتمان من خلال اللائحة الإرشادية لمنح الائتمان .

ثالثاً.تأثير الزيادة على موجودات للمصارف تقسم موجودات المصارف الى نوعين المتداولة منها والثابتة فالمتداولة تشمل (النقود في الصندوق والمصارف ، والاستثمارات ، والائتمان النقدي ، والمدينون) اما الثابتة تشمل (الأراضي ، البنايات ، الأثاث ، الأنظمة الالكترونية) للمصارف ، والجدول (١١) يبين الموجودات المتداولة والثابتة للمصارف عينة البحث للاعوام٢٠٠٧-٢٠١٠ (مليون دينار).

الجدول (١١) تطور الموجودات للمصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

السنة / المصرف	نوع الموجودات	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغير%	٢٠٠٩	نسبة التغير %	٢٠١٠	نسبة التغير %
بغداد	المتداولة	٣٥٣٦٩٧	٥٣١٠٤٩	%٥٠	٧٨٧٦٨٥	%٤٨	٩٣٠٨٠٧	%١٨
	الثابتة	١١٠٠٠	١٢٠٠٠	%٩	١٤٥٠٨	%٢١	٣٠٢٥٥	%١٠٨
الشرق الأوسط	المتداولة	٣٨١٥٤٨	٥٣٣٢٥٢	%٣٨	٥١٠٥٥٥	%(٤-)	٥٢١١٩٠	%٢
	الثابتة	٢٥٢٣٥	٣٦٤١٤	%٤٤	٤٦٩٨٤	%٢٩	٦٠٦٩٥	%٢٩
المتحد للاستثمار	المتداولة	٣٢١٥٨	٦٠٢٣٥	%٨٧	٤٣٣٠٦٨	%٦١٨	٥٠٨٢٥٢	%١٧
	الثابتة	٢١٣١	٢١٤٧	%١	٦٦٧٧	%٢١٠	١١٣٦٤	%٧٠
الخليج التجاري	المتداولة	١٢٤٢٥٠	٢٢٩٥٥١	%٨٤	٢٤٢٣١٦	%٥	٢٥٢٥٠٤	%٤
	الثابتة	٧٦٠٣	١٠٤٣٣	%٣٧	١٦٣٣٥	%٥٦	١٩٥٢٧	%١٩

شكل (٩) الموجودات الثابتة والمتداولة للمصارف عينة البحث

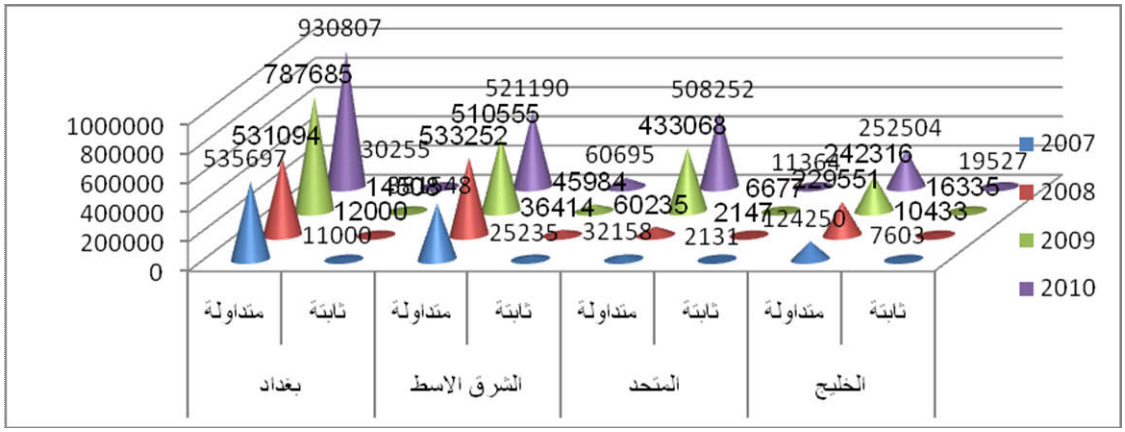

من الجدول(١١) والشكل(٩) اعلاه يلاحظ الآتي :

أ.هناك تطور ايجابي في موجودات المصارف عينة البحث ، اذ ارتفعت الموجودات للمصارف عينة البحث للسنوات عينة البحث وكالاتي :-

- مصرف بغداد ، ارتفعت الموجدات المتداولة بنسبة ١٦٣% بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، وشهد العام ٢٠٠٨ أعلى نسبة ارتفاع في الموجودات المتداولة وبنسبة ٥٠% ، .بينما كانت التغير في الموجدات الثابتة بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠ ،بنسبة ١٧٥% . وكانت أعلى نسبة في العام ٢٠١٠ بنسبة ١٠٨%.
- مصرف الشرق الأوسط ، ارتفعت الموجودات المتداولة بنسبة ٣٦% بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، وشهد العام ٢٠٠٨ أعلى نسبة ارتفاع في الموجودات المتداولة وبنسبة ٣٨%، بينما كانت التغير في الموجودات الثابتة بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠ ،بنسبة ١٤٤% . وكان أعلى نسبة في العام ٢٠٠٨ بنسبة ٤٤%.
- المصرف المتحد للاستثمار ، ارتفعت الموجودات المتداولة بنسبة ١٤٨٠% بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، وشهد العام ٢٠٠٩ أعلى نسبة ارتفاع في الموجودات المتداولة وبنسبة ٦١٨% كان التغير واضحاً في هذا

العام نتيجة قرار المصرف زيادة رأس المال الى ١٠٠ مليار دينار بعد ان كان ٢٥ مليار في العام ٢٠٠٨ . بينما كان التغير في الموجودات الثابتة بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠، بنسبة ٤٣٣% . وكان أعلى نسبة في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢١٠%.

- مصرف الخليج التجاري، ارتفعت الموجدات المتداولة بنسبة ١٠٣% بين العامين(٢٠٠٧- ٢٠١٠) وشهد العام ٢٠٠٨ أعلى نسبة ارتفاع في الموجودات المتداولة وبنسبة ٨٤%.بينما كانت التغير في الموجدات الثابتة بين العامين ٢٠٠٧-٢٠١٠، بنسبة ١٥٧%. وكان أعلى نسبة في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٦%.

أ. إنّ هذا التغير في الموجودات يعود جزء كبير منه الى قيام المصارف بزيادة رؤوس أموالها سنوياً وبالتالي أتاح لها ذلك امكانية فتح فروع جديدة وتطوير الفروع القائمة ، وارتفاع حساب النقود لديها والذي له تأثير مباشر على الموجدات المتداولة للمصارف .

ب. استفادت المصارف من زيادات رؤوس الأموال في قيامها باستخدام التقنيات الحديثة في العمل المصرفي خاصة الأنظمة الالكترونية للربط المصرفي بين الفرع والمصارف العالمية للقيام بالتحويلات المصرفية واستخدام البطاقات الالكترونية في عمليات الدفع .

ثانياً:-المؤشرات المالية المصرفية وقرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال:موضوع رأس المال وزيادته يرتبط بمؤشرات عديدة يوثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر سواءاً كان بالسلب أم الايجاب ولأهمية هذه المؤشرات لعمل المصرف سوف ندرس تأثير الزيادة عليها وهذه المؤشرات هي : -

١. نسبة كفاية رأس المال .
٢. السيولة.
٣. رأس المال و مصادر التمويل .
٤. الايرادات .

١. نسبة كفاية رأس المال : كفاية رأس المال تعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية الآنية بما موجود لديه من نقد أو موجودات مكافئة للنقد أو موجودات يمكن تحويلها بسرعة وسهولة الى نقود بدون خسائر ، وهذا يتطلب من المصرف أن يراقب بشكل جيد جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ووضع التوقعات لمثل هذه التدفقات لفترات مقبلة، وأن تعمل على توفير النقد الكافي أو الموجودات القابلة للتسييل الكافية للسيطرة على الأحداث غير المتوقعة التي قد تؤدي الى زيادة حجم التدفقات النقدية الخارجة عن حجم التدفقات النقدية الداخلة ، أو إيجاد المصادر البديلة لمثل هذه الأموال .ولكون دراستنا تنصب على عينة من المصارف الخاصة فأنه سيتم دراسة كفاية رأس المال لديها ومدى تأثير الزيادات الحاصلة في رأس المال على نسبة الكفاية جدول(١٢) .

جدول (١٢) يبين نسبة كفاية رأس المال للمصرف للسنوات عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

السنة		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مصرف بغداد	رأس المال (مليون دينار)	٥٢٩٧٣	٧٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
	نسبة الكفاية	%٦٠	%٧٤	%٤٩	%25
الشرق الأوسط	رأس المال (مليون دينار)	٣١٠٠٠	٤٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦٦٠٠٠
	نسبة الكفاية	%٣٩	%٣٩	%٣٩	%٣٣
المتحد للاستثمار	رأس المال (مليون دينار)	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
	نسبة الكفاية	%١٤٤	%١٧٩	%٣٣	%٢٠
مصرف الخليج	رأس المال (مليون دينار)	٢٢٣٤٤	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٧٠٠٠
	نسبة الكفاية	%٤٢	%٣٥	%٦٠	%٤٩

شكل رقم (١٠) كفاية راس المال للمصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

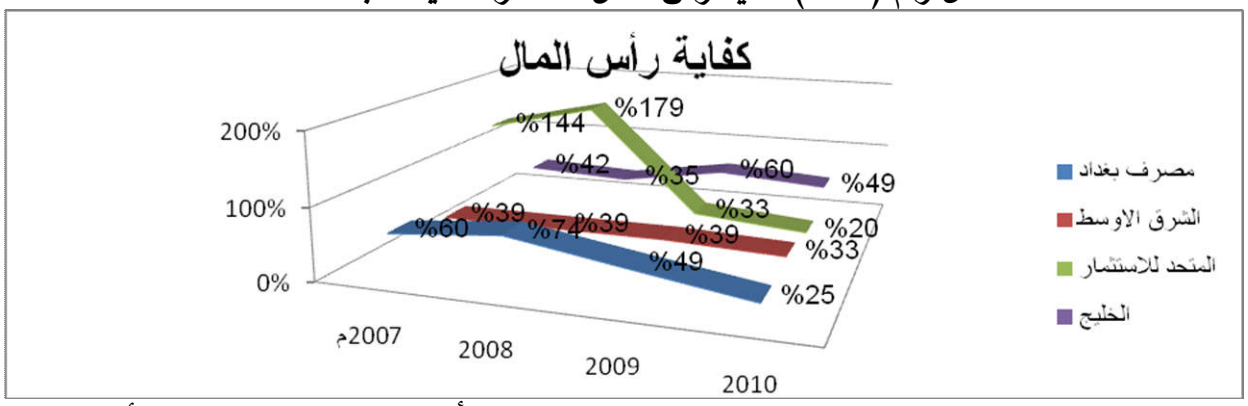

يلاحظ من الجدول (١٢) والشكل (١٠) ، ان نسبة كفاية رأس المال للمصارف في الأعوام التي شملها البحث تتجاوز النسبة المحددة بموجب التعليمات المحلية والدولية حيث تجاوزت النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبالغة ٨% وكذلك النسبة المحددة بموجب قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ المادة ١٦ والبالغة ١٢% وهذا يعني :-

أ. إنّ المصارف تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية تفوق النسب المطلوبة على المستويين المحلي والعالمي، الأمر الذي ينعكس على قوة المصارف المالية ومقدرتها على دعم خطط التنمية في المستقبل .

ب. إنّ المصارف تتمتع بسياسة مالية قائمة على الملائمة بين الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية ، وكذلك استخدام الموارد المتاحة بما يحقق عائد مناسب يحافظ من خلاله على توزيعات ارباح محددة ، يكسب من خلالها ثقة المساهمين والزبائن .

ت. من جهة أخرى فأن هذا النسبة تدل على وجود موارد معطلة وبنسبة كبيرة من موجودات المصرف غير مستثمرة وبالتالي سوف تؤثر هذه الموارد المعطلة غير المستثمرة على عائد المساهمين وأرباح المصرف.

ث. فيما يخص المصرف المتحد في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تميزت بارتفاع كبير في النسبة وفي العام ٢٠٠٩ انخفضت بشكل كبير مع قرار المصرف زيادة رأس المال الى (١٠٠) مليار، ومن خلال الاستفسار

من المصرف المعني تبين هناك توسع في مجال الاستثمار حيث زادت الاستثمارات بنسبة ٦٦%عن العام الذي سبقه ، وكذلك منح الائتمان النقدي زاد بنسبة ١٠٨٠٠% ، التعهدي زاد بنسبة ٣٠٥٧% عن العام ٢٠٠٨ ، وارتفاع النسبة دليل على تركيز المصرف على الاستثمار في منح السلف والقروض وخطابات الضمان ، والابتعاد عن الاستثمار لدى البنك المركزي (استثمار ليلي) ، على عكس المصارف الأخرى عينة البحث ، مما أدى الى انخفاض مؤشر كفاية رأس المال لدى المصرف.

ج. بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط فأنه يلاحظ الى انه يتمتع بسياسة جيدة في ادارة رأس المال من خلال حفاظه على نسبة متوازنة لكفاية رأس المال للسنوات عينة البحث ، اي انه يوافق بين الحفاظ على كفاية جيدة لرأس المال فضلاً عن استخدام الموارد المتاحة في فرص استثمارية متنوعة ، وهذا واضح من ارتفاع نسب الائتمان الممنوح للعام ٢٠٠٩ عن العام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٨٦% العام ٢٠١٠ عن العام ٢٠٠٩ بنسبة ١٢٢% . وكان التركيز على منح القروض الشخصية وقروض الإسكان التي لا تزيد عن سنتين وسلف الموظفين لتوفر شروط الائتمان الآمن.

ح. بالنسبة الى مصرف الخليج يلاحظ ارتفاع النسبة و انخفاضها مع الزيادات في رأس المال ، ويعود ذلك الى التفاوت في الاستثمارات لدى المصرف خلال السنوات عينة البحث ، حيث نلاحظ تركيزه على الاستثمارات لدى البنك المركزي . ومنح الائتمان، على عكس المصارف المتبقية التي حاولت التقليل من الاستثمار لدى البنك المركزي والاتجاه نحو منح الائتمان .

خ. تعتبر إدارة رأس المال لدى مصرف بغداد جيدة مع الانخفاض الحاصل على النسبة مع الارتفاع في رأس المال ، اذ تم التركيز على منح الائتمان القصير الاجل وارتفع الائتمان الممنوح للعام ٢٠١٠ بنسبة ١٢٦% عن العام ٢٠٠٩ الذي كان قد ارتفع عن العام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٩% .

د. يستدل من نتائج التحليل لمؤشر نسبة كفاية راس المال للمصارف عينة البحث ان هناك ارتفاع في النسبة عن المعايير الدولية والمحلية ، وبالتالي ان الزيادة في رأس المال يمكن ان تؤثر على نشاط المصرف في استخدام الأموال بما يحقق العائد المناسب والأرباح المطلوبة من المساهمين مع اتجاه البنك المركزي الى خفض الفوائد على الاستثمار الليلي .

ثانياً :- السيولة :تعرف السيولة بأنها قدرة المصرف في الحصول على الأموال عند الحاجة إليها دون تحمل تكلفة إضافية وعند عدم توفر هذه الأموال فأنه يتعرض الى مايعرف بمخاطر السيولة والتي يمكن ان تعرف بأنها (عدم قدرة المصرف الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها في الوقت المحدد لمواجهة السحوبات المفاجئة، او هي ما تحتفظ به المصارف من الأموال النقدية او مايتوفر لها من موجودات سريعة التحول الى نقد بدون خسائر في قيمتها ، وتعتبر سيولة المصارف من أهم العوامل التي تركز عليها السلطات

الرقابية لما لها من أهمية في تحديد قدرة المصرف في القيام بنشاطاته المختلفة من الاستثمارات وتقديم الخدمات المصرفية للجمهور المصرفي

وقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا والمرتبط بموضوع زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف الخاصة . يلاحظ أن هناك تخوفاً من عدم قدرة هذه المصارف استغلال الزيادات في رأس المال في الفرص الاستثمارية ،والتي يمكن ان تعود لأحد الأسباب الآتية :-

١. ارتفاع نسب السيولة لديها والتي هي خارج النسب المعيارية .
٢. ضعف المناخ الاستثماري والمرتبط بعوامل اقتصادية وأمنية وسياسية .
٣. التشريعات الصادرة عن البنك المركزي والسلطات المالية في تحديد نسب الاستثمار بنسب معينة ولاسيما تلك المحددة في قانون المصارف المادة (٣٣).

وبالتالي فأن ذلك يمكن أن يؤثر في ارتفاع نسب السيولة لدى هذه المصارف التي هي خارج النسب المعيارية المحددة ، فكيف اذا طبقت زيادة رأس المال ؟ ، وللوصول الى مدى قدرة المصارف على استثمار الزيادات في رؤوس الأموال ومدى الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية للسيولة التي يجب ان تحتفظ بها المصارف، الجدول (١٣) الذي يوضح تطور نسبة السيولة للمصارف عينة البحث للفترة(٢٠١٠-٢٠٠٧)

جدول (١٤) يوضح تطور نسبة السيولة للمصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

السنة	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
المصرف	رأس المال	نسبة السيولة %	راس المال	نسبة السيولة %	راس المال	نسبة السيولة %	رأس المال	نسبة السيولة %
مصرف بغداد	٥٢٩٧٣	٦٣	٧٠٠٠٠	٥١	٨٥٠٠٠	٧٢	١٠٠٠٠٠	٧١
الشرق الأوسط	٣١٠٠٠	٥٢	٤٢٠٠٠	٥٠	٥٥٠٠٠	٧٨	٦٦٠٠٠	٧٤
المتحد للاستثمار	١٠٠٠٠	١٢٢	٢٥٠٠٠	١٥١	١٠٠٠٠٠	١٢٧	١٥٠٠٠٠	٧٣
الخليج التجاري	٢٢٣٤٤	٤٧	٢٥٠٠٠	٤١	٥٠٠٠٠	٣١	٥٧٠٠٠	٤٠

الشكل رقم (١١) نسب السيولة للمصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

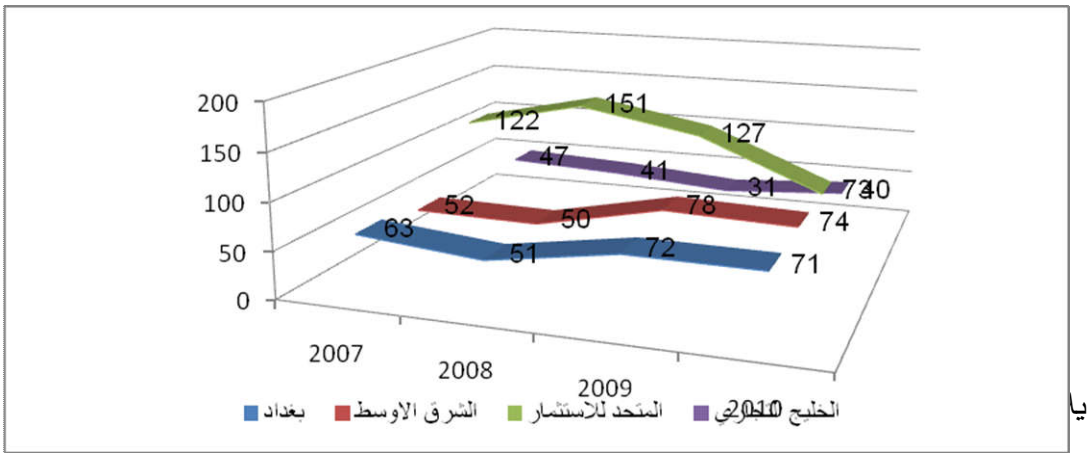

أ. تطبيق المصارف للتعليمات التي تصدرها السلطات الرقابية بما يضمن توفر السيولة الكافية لمواجهة حالات الطلب على الأموال من قبل المودعين وتنفيذ الخدمات المصرفية واستخدام الأموال في منح الائتمان بما يحقق له أفضل ربحية وتوافر الأمان في الاستثمار والاحتفاظ بسيولة مناسبة ، في ضوء الهدف الذي تصبو اليه تلك المصارف في الوصول الى مركز مؤثر في القطاع المصرفي المالي في المستقبل ، خاصة وان العراق سيكون مركز استقطاب للاستثمارات خاصة النفطية بعد استقرار الجانب الأمني ، والاقتصادي وهذا مادلت علية جولة التراخيص للاستثمار في المشاريع النفطية .

ج. يلاحظ أن المصارف تقوم بالاحتفاظ بنسب سيولة ضمن الحدود التي توفر لها الأمان ولكنها تتجاوز الحدود المعيارية وبالتالي وجود موارد معطلة للمصرف كان يمكن الاستفادة منها في الاستثمار بما يحقق العوائد للمصرف أن نسب السيولة تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض للمصارف عينة البحث مع قيام المصارف بزيادة رأس المال بمعنى ان رأس المال ليس العامل الوحيد المؤثر على ارتفاعها وإنما هناك أسباب أخرى مثل انخفاض الاستثمارات وارتفاع الإيداعات .وكذلك خفض نسبة الاحتياطي القانوني له تأثير في ارتفاع نسب السيولة ، كون تلك المصارف ليس لها اتجاه جدي في تفعيل خدماتها الاستثمارية والائتمانية ، مما قد يفرغ القرار من محتواه الاقتصادي والاجتماعي على المدى القريب ، الا ان تأثيره سيكون واضحاً على المدى المتوسط والبعيد .

رابعاً:- الإيرادات لغرض التعرف على تأثير زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف الخاصة على إيرادات المصارف الخاصة سنقوم بذلك عن طريق مقارنة الايرادات التي حصل عليها المصرف من الاستثمارات الى الايرادات التي حصل عليها من العمليات المصرفية الأخرى ، لمعرفة مدى قدرة المصرف على استخدام الموارد المالية المتاحة في الاستثمار ، فضلاً عن مقارنة نسبة الايرادات من الاستثمار في حوالات الخزينة والاستثمار الليلي الى نسبة الايرادات من الاستثمار الكلي ، لمعرفة استثمارات الأموال لدى المصرف فيما اذا كانت في استثمارات حقيقية .الجدول (١٥) يوضح تطور الايرادات للمصارف عينة البحث للفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٠).

جدول (١٥) ،إيرادات الاستثمار الى إيرادات العمليات المصرفية .

مصرف بغداد	إيراد العمليات المصرفية	١٩٠٩٠	%٥٩	١٨٦٩٩	%٤٣	١٩٩٦٢	%٤٩	٣٣١٠٦	%٨٢	%٥٨,٢٥
	إيراد الاستثمارات	١٣١٤٤	%٤١	٢٤٩٢١	%٥٧	٢٠٤٠٣	%٥١	٧٤٥٣	%١٨	٤١,٧٥
	المجموع	٣٢٢٣٤	%١٠٠	٤٣٦٢٠	%١٠٠	٤٠٣٦٥	%١٠٠	٤٠٥٥٩	%١٠٠	%١٠٠
	الاستثمار الليلي	٨٩١٤	%٦٧	٦٥٦٩	%٢٦	٤٧١٥	%٢٣	١٨٦٣	%٢٤	%٣٥
	حوالات الخزينة	٤٢٢١	%٣٢	١٨٣١٣	%٧٣	١٥٤٨٩	%٧٦	٥٤٢٥	%٧٣	%٦٣,٥
	المجموع	١٣١٣٥	%٩٩	٢٤٨٨٢	%٩٩	٢٠٢٠٤	%٩٩	٧٢٨٨	%٩٧	%٩٨,٥
الشرق	إيراد العمليات المصرفية	١٥٧٧٥	%٤٠	١٣٧٥٤	%٣١	٢١٥٢٤	%٦٠	٣١٠١٦	%٩٦	٥٦,٧٥

الأوسط	إيراد الاستثمارات	٢٣٣٥٤	%٦٠	٣٠٦٩٥	%٦٩	١٤٦١٧	%٤٠	١١٥٨	%٤	٤٣,٢٥
	المجموع	٣٩١٢٩	%١٠٠	٤٤٤٤٩	%١٠٠	٣٦١٤١	%١٠٠	٣٢١٧٤	%١٠٠	%١٠٠
	الاستثمار الليلي	١١٢٦٨	%٤٨	١٣٩٣٣	%٤٥	٥١٥٥	%٣٥	٤٤٢	%٣٨	٤١,٠
	حوالات الخزينة	٨٢١٠	%٣٥	١٤٥٦٥	%٤٧	٦٩٥٦	%٤٧	----		٣٢,٢٥
	المجموع	١٩٤٧٨	%٨١	٢٨٤٩٨	%٩٢	١٢١١١	%٨٢	٤٤٢	%٣٨	٧٣,٢٥

المتحد للاستثمار	إيراد العمليات المصرفية	١٨٤٤	%٨١	٥٦٨	%٦٣	٢٢٢٦١	%٨٣,٥	٥٣٢٨٩	%٩٨	%٨١,٣٧٥
	إيراد الاستثمارات	٤١٩	%١٩	٣٣١	%٣٧	٤٣٩٧	%١٦,٥	٨٣٧	%٢	%١٨,٦٢٥
	المجموع	٢٢٦٣	%١٠٠	٨٩٩	%١٠٠	٢٦٦٥٨	%١٠٠	٥٤١٢٦		%١٠٠
	الاستثمار الليلي	٣٦٥	%٨٧	٣١٩	%٩٦	٣٦٢٤	٨٢	٤٢٠	%٥٠	%٧٨,٧٥
	حوالات الخزينة	---	----	----		---	----	----		-----
	المجموع	٣٦٥	%٨٧	٣١٩	%٩٦	٣٦٢٤	٨٢	٤٢٠	%٥٠	%٧٨,٧٥
الخليج التجاري	إيراد العمليات المصرفية	٤٩٦٠	%٤٦	٨٢٩٠	%٣٢	٩٢٢٧	%٤٨	١٠٧٨٧	%٥٧	%٤٥,٧٥
	إيراد الاستثمارات	٥٧٩٠	%٥٤	١٧٥٣٨	%٦٨	١٠١٨١	%٥٢	٧٩٨٥	%٤٣	%٥٤,٢٥
	المجموع	١٠٧٥٠	%١٠٠	٢٥٨٢٨	%١٠٠	١٩٤٠٨	%١٠٠	١٨٧٧٢	%١٠٠	%١٠٠
	استثمار ليلي	١٨٦٨	%٣٢	٣٩٤٠	%٢٢	٢٢٨٧	%٢٢	١٤٩٤	%١٩	٢٣,٧٥
	حوالات الخزينة	٣٧١٦	%٦٤	١٣٤٧٨	%٧٦	٧١٤٨	%٧٠	٦٤٠٥	%٨٠	٧٢,٥
	المجموع	٥٥٨٤	%٩٦	١٧٤١٨	%٩٨	٩٤٣٥	%٩٢	٧٨٩٩	%٩٩	٩٦,٢٥

شكل (١٣) إيرادات الاستثمارات والعمليات المصرفية للمصارف عينة البحث ٢٠٠٧-٢٠١٠

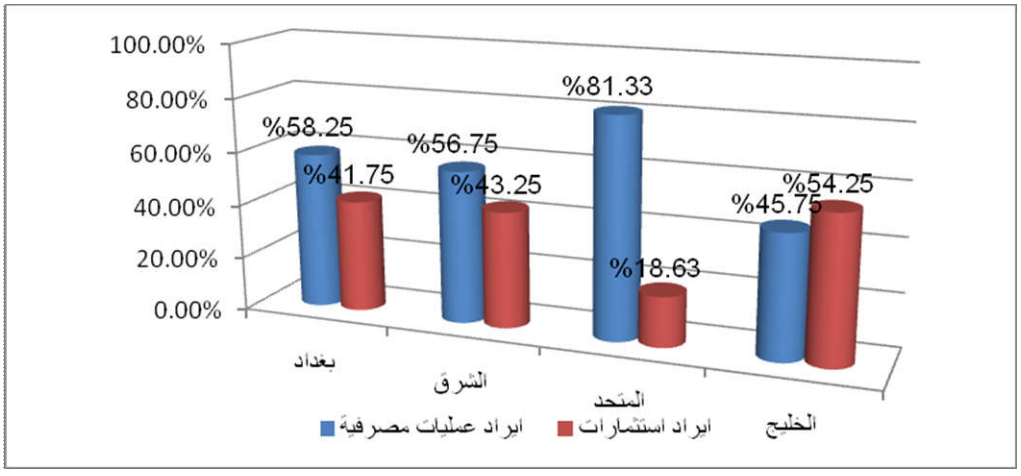

شكل (١٤) إيرادات الاستثمارات وحوالات الخزينة والاستثمار الليلي للمصارف عينة البحث

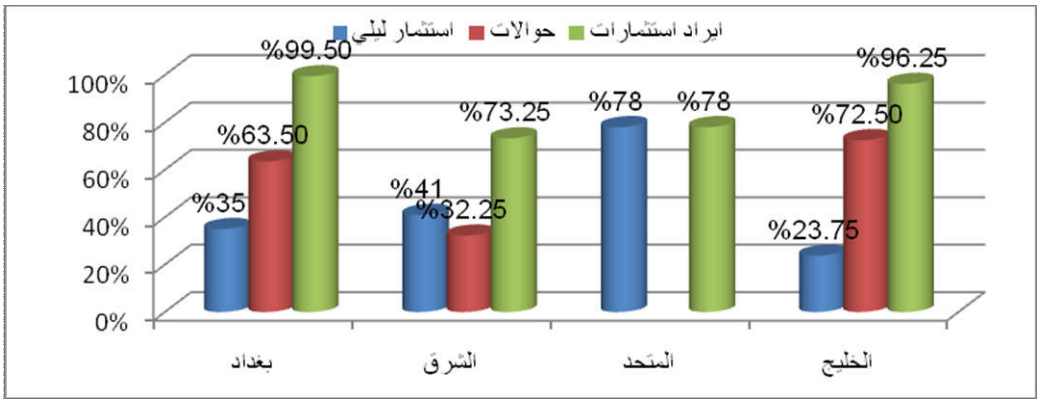

من الجدول (١٥) والأشكال البيانية(١٤-١٣) نلاحظ :-

أ.المصرف المتحد للاستثمار : لقد كان معدل نسبة الإيراد عن الاستثمارات للسنوات (٢٠١٠-٢٠٠٧) هو ١٨,٦٣% من مجموع الايرادات للمصرف وكانت نسبة ٨١,٣٣% للإيرادات عن العمليات المصرفية الأخرى ، مع ملاحظة ان ما نسبته ٧٨% من إيراد الاستثمارات هو عبارة عن إيراد ناتج عن الاستثمارات في الودائع لدى البنك المركزي (استثمار ليلي) ،أي ان المصرف يعتمد على الايرادات الناتجة عن العمليات المصرفية الداخلية والابتعاد عن الاستثمارات الحقيقية التي يمكن ان تساهم في التنمية الاقتصادية التي يهدف البنك المركزي الى تحقيقها من خلال قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف الخاصة .

ب. فيما يخص المصارف الثلاث الأخرى من العينة (الشرق الأوسط وبغداد والخليج التجاري) فقد كانت نسبه إيراد الاستثمارات الى مجموع الايرادات كما يأتي(الشرق الأوسط ٤٣,٢٥% - بغداد ٤١,٧٥% - الخليج ٥٤,٢٥%) ، ان هذا دليل على ان المصارف الثلاثة تعمل على الموازنة وإدارة الموارد المالية المتاحة لها في التناسب بين الاستثمارات ذات المردود المادي وكذلك تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق لها إيرادا مناسباً بما يحقق الأرباح والأمان والحفاظ على السمعة والحصة السوقية المناسبة ، ولكن يلاحظ انخفاض الإيراد الناتج عن الاستثمارات لدى مصرف الشرق الأوسط في العام ٢٠١٠ وبنسبة كبيرة وصلت الى (٩٢%) عن السنة التي سبقتها، وذلك يعود الى إيقاف الاستثمار في حوالات الخزينة والاستثمار الليلي لانخفاض الفوائد على هذا النوع من الاستثمار والذي يعد خطوة جيدة من البنك المركزي بحسب رأي الباحث لغرض دفع المصارف للبحث عن الفرص الاستثمارية الحقيقية والتي تحقق له الايرادات الجيدة وتوفر له الأمان .

ت. لكن من جانب آخر يلاحظ على هذه المصارف الثلاث ان إيرادات الاستثمارات ناتجة عن الاستثمار في حوالات الخزينة والودائع النقدية لدى البنك المركزي (استثمار ليلي) ولايوجد استثمارات حقيقية في مشاريع ذات أهداف تنموية سواء زراعية أم صناعية او إسكانية ،حيث كانت معدل نسب الايرادات عن الاستثمار في الحوالات واستثمار ليلي من مجموع إيراد الاستثمار الكلي للمصارف الثلاثة وللأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بغداد ٩٩% - الشرق الأوسط ٨٤%- الخليج،٩٦%).

ث. يلاحظ ايضاً ان الايرادات عن الاستثمارات في العام ٢٠١٠ قد انخفضت كثيراً حيث وصلت لدى مصرف الشرق الأوسط الى ٤% والمتحد ٢% وبغداد ١٨ % اما الخليج فكانت ٤٣% عن السنوات السابقة وذلك نتيجة خفض المصارف استثماراتها وتوجيهها نحو الائتمان النقدي او التعهدي، نتيجة قيام البنك المركزي خفض الفوائد الممنوحة عن هذه الاستثمارات . .

ومن هذا يتبين ان قرار البنك المركزي الهادف الى دفع المصارف البحث عن فرص استثمارية لاستغلال الزيادة في رأس المال سيواجه عقبات منها :-

١.سياسات المصارف الهادفة الى تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات الآمنة والبعيدة عن المخاطر للحفاظ على أموال المودعين وعدم الدخول في مشاريع استثمارية طويلة الأمد، وأفضل استثمار هو فوائد الودائع لدى البنك المركزي وحوالات الخزينة .

٢.سياسة البنك المركزي القائمة على تحديد الاستثمارات التي يمكن للمصارف الدخول فيها والأنشطة المحظورة التي أشارت لها المادة ٢٨ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

٣.الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي يمر بها العراق وعدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين والمصارف فيما يخص الاستراتيجيات بعيدة المدى للوضع الاستثماري في العراق

((الاستنتاجات والتوصيات))

الاستنتاجات : الاستنتاجات النظرية

من خلال مانتج عنه البحث في جانبه النظري، توصل الى عدد من الاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

١. يعد رأس المال العمود الفقري الذي تقوم عليه الوحدات الاقتصادية منذ نشأتها وقيامها بمزاولة أعمالها والحالات الكثيرة لفشل المصارف وتعثرها أثارت انتباهاً متزايداً لأهمية رأس المال ومدى كفايته وما هو رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المصارف لتكون قادرة على مزاولة النشاط بنجاح وتطور والحفاظ على أموال المودعين .

٢. تزايدت أهمية رأس المال نتيجة انفتاح الأسواق ودخول المؤسسات المالية غير المصرفية في مجال العمل المصرفي والانتشار العالمي للمصارف الكبرى وحرية تدفق الأموال والاستثمارات بين الدول .

٣. إن مستوى الانتشار المصرفي وتنوع الخدمات المصرفية هو مستوى منخفض من الزاوية الإقليمية كما من زاوية المعايير الدولية. فهناك فرع مصرفي واحد لكل ٤٢ ألف شخص في العراق ، وأن أكثرية الأسر والسكان لا تستطيع الاستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة لضعف الوعي المصرفي من جانب والتسويق المصرفي من جانب اخر. كذلك فإن شبكة الفروع المصرفية مكثفة بدرجة مرتفعة في العاصمة ومراكز المحافظات.

الاستنتاجات العملية : من خلال مانتج عن البحث في جانبه التحليلي، توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات والتي يمكن تلخيصها على النحو الأتي :

١. ان الجهاز المصرفي العراقي الحكومي والخاص هو جهاز مصرفي واعد ، تحكمه معايير الصيرفة الدولية بما فيها معيار الإفصاح والشفافية ومعايير، (بازل ٢, ٣) . ويخضع لإشراف وإدارة البنك المركزي العراقي ، ومن المؤمل أن يشهد خلال السنوات القريبة القادمة تطورات ملموسة على الصعيد التنظيمي والعملياتي ،خاصة في ظل فرص التعاون والمشاركة لتأسيس المصارف الجديدة ،وفروع المصارف الأجنبية ،وللمصارف العراقية في الخارج .

٢. البنك المركزي وضمن سياسته النقدية عمد الى استقطاب السيولة المتوفرة لدى المصارف الخاصة، من خلال فسح المجال أمامها للقيام بالاستثمار الليلي لقاء فائدة محددة ، ان هذا سهل مجال الحصول على الأرباح مما جعلها تعتمد بصورة أساسية على ذلك والابتعاد عن الدخول في مجالات تمويل المشاريع الاستثمارية ، وبالتالي الزيادات في رأس المال ستذهب الى الاستثمار الليلي وشراء حوالات الخزينة . مما يؤدي الى إفراغ القرار من محتواه الايجابي في تمويل المشاريع ودعم خطط التنمية الاقتصادية .

٣. أن رفع رأسمال المصارف ضرورة اقتصادية ومصرفية انطلاقاً من أن رأس المال الحالي على وفق المعايير المصرفية الدولية والمحلية لا يلبي حاجة السوق المحلية بإقامة مشاريع كبرى وتمويلها من خلال المصارف المحلية، حيث تعد المصارف الخاصة واحدة من أهم مقومات النهوض بالواقع الاقتصادي في البلد بالرغم من حداثتها ، وكانت ولازالت السباقة في دعم خطط التنمية الاقتصادية في البلد من خلال ما تقدمه من تمويل للمشاريع الاستثمارية في جميع القطاعات .

٤. ان مايؤخذ على المصارف الخاصة هو ضعف مساهمتها في الائتمان والتمويل ، و المصارف الخاصة بمجملها لا تمثل سوى اقل من ٢% من إجمالي الناتج المحلي ، وهذا ليس ناتج عن ضعف رأس المال لوحده وإنما التحديدات والمعوقات الإدارية التي تضعها بعض أجهزة الدولة والمصارف الحكومية ، حيث أصدرت بعض أجهزة وزارة المالية تعليماتها بإيقاف الإيداعات الحكومية لدى المصارف الخاصة ومنعها من تداول (السفاتج) مع المؤسسات الحكومية .

٥. احتفاظ المصارف بكتلة نقدية سائلة كبيرة ووجود فائض في رأس المال غير مستثمر يمكن ان يؤثر على نشاط المصارف عند المباشرة في تطبيق قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي .

٦. ان مدة تنفيذ القرار قد لا تسمح للمصارف الوصول الى المبلغ المطلوب خلال المدة المحددة ولاسيما المرحلتان الثانية والثالثة الى ١٥٠ و ٢٥٠ على التوالي .حيث ان هناك سبعة مصارف لم تستطع الوصول الى رأس المال المطلوب للمرحلة الأولى . واتجاه ثلاثة منها نحو الاندماج ، الذي مازال في بدايته.

٧. الاقتصاد العراقي غير المستقر وعدم وضوح المنهج الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة يمكن ان يحد من قدرة المصارف في التنفيذ للقرار .

التوصيات:وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها الباحث فأنه يوصي بالآتي:-

١. تشجيع المصارف الخاصة على التنويع في اصدار الأدوات المالية المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية ولاسيما السندات لما لها من دور فعال في توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية وفي تنشيط حركة التداول في السوق المالي.

٢.تشكيل لجنة مكونة من مجموعة من الاقتصاديين والقانونيين عن طريق البنك المركزي ووزارة المالية وإشراك مصارف القطاع الخاص وسوق العراق للأوراق المالية ، لاقتراح وتغيير الكثير من القوانين ذات العلاقة بالعمل المصرفي ولاسيما تلك المتعلقة بالأنشطة المحظورة ، ومحددات الاستثمار ونشرها وتعميمها على الوزارات ومؤسسات الدولة لكي توفر مساحة أوسع من التسهيلات والمرونة في ممارسة العمل التجاري والاستثماري والمالي

٣.قيام البنك المركزي بإعطاء مرونة في تنفيذ قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف الخاصة ولاسيما المرحلتين ٢ و٣ الى ١٥٠ و ٢٥٠ على التوالي . كأن تكون مدة تنفيذ القرار خمس سنوات بدل ثلاث تنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ ؛ لأن الإسراع في تنفيذ القرار سوف لايشجع المستثمرين المؤسسين لهذه المصارف على المشاركة بهذه الزيادات . وقد يدفع البعض منهم الى بيع الجزء الأكبر من أصولها الى المصارف الاجنبية .

٤.تشجيع المصارف الخاصة على تقديم القروض المجمعة بهدف استثمار أموالها وتقليل المخاطر التي تواجهها والتغلب على حدود الإقراض المحددة بنسبة معينة من رأس المال للمصرف واحتياطاته المحددة في قانون البنك المركزي العراقي.

٥.على البنك المركزي اتخاذ الاجرءات بما يدفع المصارف لتوجيه الموارد المالية الفائضة الى الاستثمار الحقيقي في المشاريع والابتعاد عن الاستثمار لدى البنك المركزي ، عن طريق خفض الفوائد وتحديد المبالغ التي يمكن للمصرف إيداعها لدى البنك المركزي .

٦.على المصارف البحث عن فرص استثمارية تستثمر من خلالها الزيادات في راس المال للمحافظة على نسب ارباح معقولة ترفع من نسبة النمو لهذه المصارف بما يكسبها الثقة والمحافظة على الحصة السوقية في ظل سوق مصرفية تتميز بوجود عدد كبير من المصارف الخاصة .

٧.إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف الخاصة لاسيما الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية، مما يدعم قدرتها التنافسية في السوق المصرفية العراقية ولاسيما بعد فسح المجال أمام دخول القطاع المصرفي التجاري الدولي. وتقديم بعض الحوافز يمكن ان يسهم في اتجاه المصارف الى تحقيق الاندماجات الطوعية ومنها:

- خفض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف المندمجة.
- خفض نسبة الضرائب للمصارف المندمجة لمدة محدودة .
- السماح للمصارف باستخدام حوالات الخزينة كجزء من الاحتياطي القانوني .

((المصادر))

القرآن الكريم

أولاً :- المصادر العربية

القوانين والتقارير

١. قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، جريدة الوقائع العراقية،العدد ٣٩٨٢، حزيران ٢٠٠٤ .

٢. قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨٦ ،٢٠٠٤

٣. قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ النافذ

٤. النشرة السنوية للبنك المركزي ٢٠٠٧- ٢٠٠٩

٥. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٧- ٢٠٠٩

٦. التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط للأعوام ٢٠٠٧- ٢٠١٠

٧. التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠

٨. التقارير السنوية لمصرف بغداد للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠

٩. التقارير السنوية المصرف المتحد للاستثمار للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠

الكتب العربية .

١. ال شبيب ، دريد كامل،مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان، ط١، ٢٠٠٧.

٢. خطاب ، جودت جعفر ،اعادة هيكلة المصارف ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، بغداد /العراق ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٩ .

٣. الدليمي ، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ط١، ١٩٩٠.

٤. رمضان ، زياد سليم. جوده ، محفوظ احمد، الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك، دار وائل ، للطباعة والنشر، عمان، ط٢ ، ٢٠٠٣ .

٥. رمضان، زياد ،جوده، محفوظ ،الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦ .

٦. شقير، فائق. الاخرس ،عاطف. سالم، عبد الرحمن، محاسبة البنوك ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٨.

٧. الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات، مطبعة الفرح ، بغداد، ط١ ، ٢٠٠٨ .

٨. شهلوب ، علي محمد ، شؤون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، سوريه/ حلب، ط١ ،٢٠٠٧

٩. عبد العال ، طارق حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط١ ٢٠٠٣. .

١٠. عبد الله، خالد أمين، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، ط٦ ،٢٠٠٩ .

١١. العلاق ، بشير عباس ، ادارة المصارف مدخل وظيفي ،١٩٩٧ .

١٢. فهمي سعيد، احمد محمد، مدخل في الاستثمار، مكتب الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ٢٠٠٦

١٣. كراجه ، عبد الحليم ، يوسف ، توفيق عبد الرحيم واخرون، الاداره والتحليل المالي، أسس مفاهيم ، تطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط٢ ، ٢٠٠٦ .

١٤. النظام المحاسبي الموحد .ديوان الرقابة المالية ، العراق ،١٩٨٥

١٥. نظمي ، أيهاب إبراهيم، توفيق ، مصطفى حسن ، محاسبة المنشآت المالية،البنوك وشركات التأمين، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان، ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

الاطاريح الجامعية والبحوث .

١. الحكيم، ميثم فريد راضي، أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل(١. ٢) ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٢. محمد سعيد ، زيد غسان، أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي باستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد،٢٠٠٧ .

٣. المزوري، حسين احمد، أثر تحديث مقررات لجنة بازل لمعايير كفاية رأس المال وأثره في ادارة أموال المصرف، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريه،٢٠٠٥.

مواقع الانترنيت

١.صالح ، مظهر محمد، رؤوس أموال المصارف الأهمية والأداء .2010 متاح على الموقع الالكتروني ، www.cbi.iq

المصادر الأجنبية

Book

1. Hempel، George H. Donald Simonson G، Donald، Bank Management text& Cases. JOHN Wilely & Sons، Ine. New York Fifth edition.1998

2. Koch، Timothy W، Bank Management، Dryden press، a division of Holt، America، three Edition، 1995،

3. Matten. Chris Managing Bank capital، JOHN Wilely & Sons، Ltd. New York Second edition.1999.

4. Rose، Peter،S ، Hudgins، salvia c، Bank Management & financial services 8th.ed، the McGraw Hill،U،2010.

5. Miller Margaret، and Powell Andrew، Bank Capital and Loan Loss Reserves under Basel II Implications for Emerging Countries policy, www.Brookinys.edu/experts/euiottd.aspx

6.www.brookings.edu/experts/elliottd.aspx ٢٠١٠ دوغلاس ج. اليوت